التعليل النحوي
في تنبيهات اللقاني (ت ١٠٤١هـ)
في باب المرفوعات في شرحه على الآجرومية

إعداد الدكتورة

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف – جامعة الأزهر

التعليل النحوي في تنبيهات اللقاني (ت١٠٤١هـ)
في باب المرفوعات في شرحه على الآجرومية

عبير عبد القوي محمد عبد الغني
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، بني سويف ، جامعة الأزهر، مصر .
البريد الإلكتروني:AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

الملخص :

يدور هذا البحث حول التعليل النحوي في تنبيهات إبراهيم اللقاني ت (١٠٤١هـ) في باب المرفوعات من خلال شرحه على الآجرومية، فأردت توضيح هذه العلل وتحليلها في تنبيهاته؛ ليستفيد منها الباحثون، وخاصة أنَّ هذه الظاهرة من الظواهر النحوية المهمة؛ إذ أنَّ التعليل مرافق للحكم النحوي منذ نشأته، وقد ضمن اللقاني تنبيهاته هذه لتعليلات تفسر ما يؤيده أو يضعفه من آراء، أو ما يذكر من أحكام، وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة، بينت فيها الغرض من البحث والمنهج المتبع فيه، وتمهيد يشتمل على ثلاثة مباحث، أوجزت فيه الحديث عن الآجرومي، واللقاني، ومفهوم العلة والتنبيه، وفصلين لمرفوعات الجملة الفعلية ومرفوعات الجملة الاسمية، وخاتمة وضحت فيها أهم النتائج والتوصيات، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

الكلمات المفتاحية: التعليل، النحوي–التنبيهات، اللقاني ، الآجرومية،المرفوعات.

The grammatical explanation of Allekany stimulation date(1041 H) in elevates of his explanation for Ajurrumiyyah

Abeer Abd Elkawy Mohamed Abd Elghany
A lecturer at linguistics department, Arabic and Islamic studies faculty for girls _Beni suef
AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

Abstract:

This approach care with grammatical explanation:I wanted to clarify these cases and analysis it at its stimulations to benefit the researchers especially this case is the most important grammatical cases that's why the illustration companion to the grammatical rulesince its genesis. Allekany includes his illustrations in these explanations to explain which opinions he supports or deny,he mentioned some rules. This research has an introduction in which I clarify the purpose of it ,the way that I follow and a preface which contains these approaches;I summarised the speech on Al ajurrumiy ,Allekany and the concept of the cause and the explanation. Two chapters of verbal sentence and declaration sentence elevatesand a conclusion that has the most important results and recommendations followed by it . The resources, the references and catalogue of contents.

Key words : Reasoning ,**The grammatical** , Alerts ,laqani , The criminal , The lifted .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين الموحدين، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد،

فإنَّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومعلم ظاهر من معالم منهجه، وإنَّ الاطلاع على كتب النحو وإدامة النظر في متونها يؤكد أنَّ النحو يشكل أحكامًا كثيرة، وهذه الأحكام لابد لها من قياس واستقراء، والعلة من أهم أركان القياس، لذلك فإنَّ التعليل النحوي قد بدأ في مرحلة مبكرة لاستكشاف ظواهر اللغة والوقوف على الأحكام النحوية؛ إذ أنَّ الارتباط بين الحكم النحوي والعلة ارتباط وثيق وعميق.

ويمتاز كتاب شرح الآجرومية لإبراهيم اللقَّاني بوفرة العلل النحوية المذكورة في الكتاب- لاسيما تنبيهاته- فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من التعليل، وليس هذا غريبًا؛ لأنَّه شرح تعليمي، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث، فاللقَّاني كثيراً ما يعقب الحكم النحوي الذي يذكره بالعلة التي أدت إلى هذا الحكم وأوجبته، وبما أنَّ المرفوعات من أبواب النحو المهمة؛ لذا ارتأيت أنْ أتناول هذا البحث الموجز، والموسوم بـ (التعليل النحوي في تنبيهات إبراهيم اللقَّاني تـ (١٠٤١هـ) في باب المرفوعات في شرحه على الآجرومية).

أسباب اختياري للموضوع:

١-الاهتمام بالتراث النحوي العربي، والرغبة في الكشف عن العلة النحوية وتقويمها.

٢-الارتباط الوثيق بين الحكم النحوي والتعليل.

٣-قلة تناول الباحثين لمؤلفات إبراهيم اللقَّاني .

٤-لم يتناول أحد دراسة التعليل النحوي في تنبيهات اللقَّاني من قبل.

٥-مكانة الآجرومية وكثرة شُراحها الذين تناولوها بالبحث والتدقيق.

الهدف من الموضوع:

١-الكشف عن سر اهتمام النحاة بالعلة النحوية حتى أضحت سمة أساسية في النحو العربي، ولا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال.

٢-إبراز التعليل للقضايا النحوية التي تناولتها هذه التنبيهات؛ليستفيد منها الباحثون.

الدراسات السابقة:

لم تكن هذه الدراسة الأولى لكتاب شرح الآجرومية لإبراهيم اللقَّاني، فقد درست فيه الباحثة/ أماني سيد حسين /الأصول النحوية لإبراهيم اللقَّاني في كتابه شرح الآجرومية، رسالة الدكتوراه/كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة/جامعة الأزهر، ولكنها لم تتناول موضوع العلة النحوية بشئ من التحليل، بل أخذت مجرد نماذج من نصوص اللقَّاني في استخدامه للعلة ،ولم تتناولها بالدراسة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فقمت بإحصاء التنبيهات التي تشتمل على تعليل نحوي في باب المرفوعات، وحللتها وعرضت مادتها العلمية، إذ الغالب فيها أنَّها نقل لآراء السابقين، وبعد عرضها أعلق عليها موضحة رأيي في المسألة، مدعمة ذلك بالدليل.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة وضحت فيها الغرض والهدف من البحث، والمنهج المتبع فيه، وخطته، وتمهيد يشتمل على ثلاثة مباحث، تناولت فيها الحديث بإيجاز عن حياة الآجرومي، وحياة إبراهيم اللقَّاني، ومفهوم التنبيه والعلة،ثم قسمت البحث على فصلين: تناولت في الفصل الأول الحديث عن التعليل النحوي في مرفوعات الجملة الفعلية، ويشتمل على باب الفاعل ونائب الفاعل، وفي الفصل الثاني الحديث عن التعليل النحوي في مرفوعات الجملة الاسمية، ويشتمل على باب المبتدأ ونواسخه، واتبعت ذلك بخاتمة بينت فيها ما توصلت إليه من نتائج للبحث، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع، ثم ثبت لموضوعات البحث.

وأدعو الله أن يكون هذا البحث عملًا نافعًا في مجال الدرس النحوي، فإن كنت قد أحسنت فمن فضل الله تعالى وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية، وبذلت فيه قصارى جهدي، والله تعالى أسأل العون والتوفيق، وأن يغفر لي ما صدر من خطأ، أو سهو، فإنه تعالى نعم المولى ونعم النصير.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ٨٨﴾ هود: ٨٨

التمهيد

حياة الآجرومي، وإبراهيم اللقاني، والتعريف بالتنبيهات والعلة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن الآجرومي.

المبحث الثاني: نبذة عن اللقَّاني.

المبحث الثالث: نبذة عن التنبيهات، والعلة.

التمهيد

حياة الآجرومي، وإبراهيم اللقاني، والتعريف بالتنبيهات والعلة

المبحث الأول

التعريف بابن آجُرُّوم

أولاً: اسمه ونسبه:هو محمد بن محمد بن داود الصَّنهاجي الفاسي، النحوي، المشهور بـ(ابن آجُرُّوم) بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة، و(آجُرُّوم) بلغة البربر معناها: الفقير الصوفي، صاحب المقدمة المشهورة بـ(الآجُرُّومية)، نُسِبَ إلى قبيلته، قبيلة (صنهاجة)، فيُقال له: الصَّنهاجي، وهي قبيلة مشهورة من حمير، كما نُسِبَ إلي مسقط رأسه، وهي مدينة فاس، فيُقال له: الفاسي(١).

كنيته ولقبه: يُكنى بـ(أبي عبد الله)، كما يُلقب ابن آجُرُّوم بالأستاذ النحوي(٢).

مولده ونشأته: وُلِدَ ابن آجُرُّوم سنة ستمائة واثنتين وسبعين من الهجرة(٦٧٢هـ) بمدينة فاس،ونشأ ودرس بها، وهي مدينة كبيرة من مدن المغرب، وهي السنة التي تُوفي فيها ابن مالك الإمام النحوي، حتى قيل:" تُوفي نحوي ووُلِد نحوي"(٣) ، وبالرغم من شهرته وذيوع صيته إلا أن كتب التراجم لم تتحدث عن نشأته، ولعل السر في ذلك راجع إلى كون صاحبنا لم يتصل اتصالًا مباشرًا بالبلاط المريني، ولو فعل ذلك لتعرضت له المصادر التاريخية بشيء من التفصيل؛ نظرًا لاعتناء هذه المصادر خصوصًا بالبلاطات، وما يجري فيها وما يتصل بالملوك، وما يتعلق بشؤونهم الدينية والدنيوية."(٤)

---

(١) ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١)، شذرات الذهب (١١٢/٨)، سلوة الأنفاس (١٢٦/٣)، شجرة النور الزكية(٣١٢/١)، الأعلام (٣٣/٧)، معجم المؤلفين (٤٦١/٣)، مظاهر الثقافة المغربية (٢٠٧).
(٢) ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١)،سلوة الأنفاس (١٢٦/٣)، شجرة النور الزكية (٣١٢/١).
(٣)ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١)، شذرات الذهب (١١٢/٨)، شجرة النور الزكية (٣١٢/١)الأعلام (٣٣/٧)، معجم المؤلفين (٤٦١/٣).
(٤) ينظر مظاهر الثقافة المغربية (٢٠٨).

ثانياً: أخلاقه: ، ومكانته العلمية:

أخلاقه : اشتهر ابن آجُرُّوم بالبركة والصلاح، كما اشتهر بالعلم والخير[١]، حتى قيل فيه:" وصفه شُرَّاح مقدمته كالمكودي، والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته." [٢]

مكانته العلمية:كان ابن آجُرُّوم من العلماء الذين ذاع صيتهم في مشارق الأرض ومغاربها، واشتهر شهرة واسعة بفضل علمه الواسع، وإن كان السبب الأكبر في شهرته هي مقدمته (الآجُرُّومية) وما قدمته من قواعد اللغة للمبتدئين، كما أقبل عليها كثير من العلماء بالشرح ووضع العديد من الحواشي[٣].

ثالثاً: شيوخه، وتلاميذه:

شيوخه: سبقت الإشارة إلى أن كتب التراجم لم تتحدث عنه كثيراً، إلا أن محقق كتاب(فرائد المعاني) استطاع الوصول إلى بعض شيوخه، أثناء اطلاعه على(فرائد المعاني)، إلى جانب أبي حيان" [٤]، ومنهم: ابن القصَّاب الإمام محمد بن علي بن عبد الحق أبو عبد الله الأنصاري الفاسي، مقرئ مُصَدَّر كامل، توفي سنة (٦٩٠هـ)، وأبو القاسم الضرير محمد بن عبد الرحيم،مقرئ ضابط عارف كامل، توفي بسبتة سنة(٧٠١هـ)، وأبو حيان النحوي، وعبد الملك بن موسى أبو مروان، ولم أهتد إلى سنة وفاته.

تلاميذه : تتلمذ على يد (ابن آجُرُّوم) جملة من النوابغ في النحو والقراءات، الذين تأثروا به في الاختصاص بعلم العربية، ومنهم[٥]: الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن

(١) ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١)، شذرات الذهب (١١٢/٨)، سلوة الأنفاس (١٢٦/٣)، شجرة النور الزكية (٣١٢/١).
(٢) ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١).
(٣) ينظر بغية الوعاة (١٢٧/٢)، سلوة الأنفاس (١٣١/٢)، الأعلام (٣٣/٧).
(٤) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني (٢١/١-٢٤).
(٥) سلوة الأنفاس (١٢٧/٢).

حكم السلوي، ت(٧٣٧هـ)[١]، وأبو العباس أحمد الخزرجي، ت(٧٤١هـ)[٢]، ومحمد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربي الغساني، ت (٧٤٨هـ) [٣]، والقاضي أبو عبد الله محمد بن عبد المهيمن، ت(٧٤٩هـ)[٤]، والشيخ أبو العباس أحمد الجزنائي،ت(٧٤٩هـ) [٥]، وولده الفقيه أبو عبد الله محمد، المدعو بـ "مَنْدِيل"، ت (٧٧٢هـ)، [٦]،وأبو محمد الوانغيلي الضرير، المفتي بمدينة فاس، ت(٧٧٩هـ). [٧].

رابعاً: مؤلفاته، ووفاته:

مؤلفاته: ترك (ابن آجُرُّوم) كثيرًا من المصنفات في مجالات متعددة، فقد جمع بين علوم العربية فكان نحويًا مقرئًا، وأديبًا بارعًا، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، كما كان له معلومات في الفرائض والحساب[٨]، ومن هذه المؤلفات: ألفات الوصل، ، والبارع، والتبصير في نظم التيسير، وروض المنافع، وفرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، والمقدمة الآجُرُّومية[٩].

وفاته: توفي (ابن آجُرُّوم) – رحمه الله – بفاس يوم الأحد بعد الزوال لعشر بقين من صفر، عام سبعمائة و ثلاثة وعشرين (٧٢٣هـ)، ودفن من الغد بعد صلاة الظهر داخل باب الجيزيين، المعروف بباب الحمراء عن يمين باب الفتوح، وقيل: دُفِن داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب. [١٠]

---

(١) ينظر نفح الطيب (٢٢٤/٥،٢٢٥).
(٢) ينظر جذوة الاقتباس (١١٩/١).
(٣) ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة (٦٧٧/٣).
(٤) ينظر جذوة الاقتباس (٤٤٤/٢،٤٤٥).
(٥) ينظر جذوة الاقتباس (١١٩/١).
(٦) ينظر نيل الابتهاج (٦١٣).
(٧) ينظرجذوة الاقتباس (٤٢٤/٢).
(٨) ينظر بغية الوعاة (٢٣٨/١،٢٣٩) ، شذرات الذهب (١١٢/٨)، معجم المؤلفين (٦٤١/٣).
(٩) ينظرشذرات الذهب (١١٢/٨)، هدية العارفين (١٤٥/٢)، سلوة الأنفاس (١٣٢/٢)، شجرة النور الزكية (٣١٢/١)، الأعلام (٣٣/٧) ، معجم المؤلفين (٦٤٢/٣)، ذكريات مشاهير رجال المغرب (٤٣٧/١).
(١٠) ينظر بغية الوعاة (٢٣٩/١)، جذوة الاقتباس (٢٢١/٢،٢٢٢)، شذرات الذهب (١١٢/٨)، سلوة الأنفاس الأنفاس (١٢٨/٣)، شجرة النور الزكية (٣١٢/١)، الأعلام (٣٣/٧) ، معجم المؤلفين (٦٤١/٣،٦٤٢)، ذكريات مشاهير رجال المغرب (٤٣٨/١).

المبحث الثاني
نبذة عن اللقَّاني

أولاً: اسمه ونسبه:هو إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن علي بن علي بن عبد القدوس المصري المالكي، ابن الولي الشهير سيدي بن محمد بن هارون، شيخ البرقوقية[١]، ونسبته اللقَّاني، بفتح اللام ثم القاف وألف ونون، نسبةً إلى (لَقَّانة)، وهي إحدى القرى المصرية بالبحيرة[٢].

لقبه وكنيته: يكنى اللقَّاني بـ(أبي الأمداد)، كما يكنى بـ(أبي إسحاق)[٣]،وهناك من ذكر أن كنيته(أبا سالم) [٤].

ويُلَقب بالعارف بالله، كما يُلقب ببرهان الدين[٥].

ثانياً: أخلاقه، ومكانته العلمية:

أخلاقه:اشتهر اللقَّاني بالزهد والورع، فكان إمامًا زاهدًا ورعًا، كما كانت له كرامات خارقة، ومكاشفات صادقة، جمع بين الولاية والعلم. كما كان قوي النفس عظيم الهيبة، تخضع له الدولة، ويقبلون شفاعته[٦].

مكانته العلمية:

يُعد إبراهيم اللقَّاني أحد الأعلام وأئمة الإسلام المعروف عنهم سعة الاطلاع، وطول باعٍ في علم الحديث[٧]،فقيل فيه:" خاتمة المحققين، وسيد الفقهاء والمتكلمين،

(١) ينظر كشف الظنون (٦٢٠/١)، خلاصة الأثر (٦/١)، التقاط الدرر(٩٢)، نشر المثاني(٢٨٩/١)، المربي الكابلي(١٨٦)، التاج المكلل(٣٨٥)، هدية العارفين(٣٠/١).
(٢) ينظر خلاصة الأثر (٩/١)، نشر المثاني (٢٨٩/١).
(٣) ينظر المربي الكابلي (١٨٦)، فهرس الفهارس (١٣٠/١)،معجم المؤلفين (٨/١).
(٤) ينظر نشر المثاني (٢٨٩/١).
(٥) ينظر خلاصة الأثر (٦/١)، هدية العارفين (٣٠/١)، معجم المؤلفين (٨/١).
(٦) ينظر خلاصة الأثر(٦/١)، التاج المكلل (٣٨٥).
(٧) ينظر خلاصة الأثر(٦/١).

إمام الأئمة، وموضح المشكلات المدلهمة." [١]، ومن أجمل ما ذكر في ترجمته ما نُقِلَ من حكاية الشهاب البشبيشي[٢]:" حكى الشهاب البشبيشي قال: ومما اتفق له أن الشيخ العلامة حجازي الواعظ وقف يومًا على درسه. فقال له صاحب الترجمة: تذهبون أو تجلسون. فقال: اصبر ساعة، ثم قال: والله يا إبراهيم ما وقفت على درسك، إلا وقد رأيت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- واقفًا عليه وهو يسمعك."[٣]

ثالثاً: شيوخه، وتلاميذه"

شيوخه:تتلمذ اللقَّاني على يد الكثير من الشيوخ، ومنهم: [٤]

١ – أبو العباس أحمد بن عثمان الشرنوبي، ت (٩٩٤هـ)، وهو شيخه في التربية والتصوف.

٢- العلامة أحمد بن قاسم العبادي، ت(٩٩٤هـ).

٣- العلامة برهان الدين إبراهيم العلقمي، ت(٩٩٤هـ).

٤- جمال الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله الشنشوري العجمي، ت(٩٩٩هـ).

٥- محمد بن محمد بن عبد الرحمن البهنسي الشافعي العقيلي، ت(١٠٠١هـ).

٦- شيخ الإسلام شمس الدين محمد أحمد الرملي المنوفي، ت(١٠٠٤هـ)، مفتي الشافعية بمصر.

٧- محمد بن الترجمان المصري،ت(١٠٠٤هـ).

---

(١)صفوة من انتشر (١٢٥).

(٢) أحمد عبد اللطيف أحمد شهاب الدين البشبيشي، الإمام الشافعي، وُلد ببلدة بشبيش إحدى قرى المحلة، عام(١٠٤٠هـ)، تعلم بالقاهرة، وتصدر للتدريس بالأزهر، ومن مؤلفاته: العقود الجوهرية، والتحفة السنية، توفي(١٠٩٦هـ). ينظر الأعلام (١٥٥/١).

(٣) معجم المصنفين (٣٤/٣).

(٤) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، صفوة من انتشر (١٢٥)، نشر المثاني (٢٨٩/١)، المربي الكابلي (١٨٧،١٨٦).

٨- نور الدين علي بن غانم الخزرجي المقدسي، العالم المشهور، قالوا عنه: إنه إمام الأمصار،ت(١٠٠٤هـ).

٩- سراج الدين عمر بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم، عالم متفنن، ت(١٠٠٥هـ).

١٠- الشيخ محمد بن أحمد الوسيمي الأنبابي الشافعي،ت(١٠٠٦هـ).

١١- علَّامة الإسلام شمس الملة والدين، محمد البكري الصديقي، ت(١٠٠٦هـ).

١٢- بدر الدين محمد بن يحيى القرافي المالكي،ت (١٠٠٨هـ).

١٣- أبو النصر الطبلاوي،ت (١٠١٤هـ).

١٤- زين الدين بن شمس الدين، عبد الرحمن الخطيب الشربيني،ت(١٠١٤هـ).

١٥- صالح البلقيني، وهو ابن أحمد، مشهور بالورع والتصوف،(١٠١٥هـ).

١٦- أبو بكر الشنواني، ابن إسماعيل بن فخر الدين الوفائي،ت(١٠١٩هـ).

١٧- الشيخ نور الدين علي بن يحيى الزيادي الشافعي،ت(١٠٢٤هـ).

١٨- الشيخ محمد السنهوري المالكي،ت(١٠٢٥هـ).

ومن شيوخه الذين لم أهتد إلى سنة وفاتهم: ابن الجائي الحنفي[١]، وأحمد البلقيني الوزيري، شهاب الدين، من مشايخه في التصوف[٢]، وأحمد بن أحمد العجمي[٣]، وأحمد بن محمد الزرقاني، المالكي، النحوي[٤]، والشيخ أحمد المنياوي المالكي[٥]، والشيخ

(١) ينظر المربي الكابلي (١٨٧).
(٢) ينظر خلاصة الأثر(٧/١)، المربي الكابلي (١٨٧)، معجم المصنفين (٣٥/٣)،
(٣) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، معجم المصنفين (٣٦/٣).
(٤) ينظر نشر المثاني (٢٨٩/١)، المربي الكابلي (١٨٧).
(٥) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، معجم المصنفين (٣٥/٣).

جامع الدميري[١]، الشيخ رواق بن عمر[٢]، والشيخ طه المالكي[٣]، والشيخ عبد الدائم البقري المالكي[٤]، والشيخ عمر بن نجيح[٥]،والشيخ محمد البنوفري المالكي، شيخ الإسلام المشهور بالزهد والورع، شيخ المالكية بمصر[٦]، والشيخ شمس الدين محمد الحنفي الضرير، خاتمة المفسرين والقراء والمحدثين والفقهاء[٧].

- **ثانيًا: تلاميذه** : تتلمذ على يد اللقَّاني الكثير من العلماء، ومنهم: [٨]

١- أحمد بن محمد الزريابي الدمشقي المالكي،ت (١٠٥٠هـ).

٢- تاج الدين المكي المالكي، قاضي المالكية بمكة، وإمام مقامهم بالبيت الحرام، ت(١٠٦٠، وقيل:١٠٧٠هـ) .

٣- يوسف بن محمد المالكي، المعروف بيوسف الفيشي، ت(١٠٦١هـ).

٤- الشيخ العلامة الشمس محمد بن علاء الدين البابلي،ت(١٠٧٧هـ).

٥- ابنه عبد السلام بن إبراهيم اللقَّاني،ت(١٠٧٨هـ).

٦- أحمد بن أحمد بن محمد العجمي، أخذ عنه الحديث والنحو،ت(١٠٨٦هـ).

٧- الشيخ العلاء علي بن نور الدين بن علي الشَّبْراملِّسي، الفقيه الشافعي،ت(١٠٨٧هـ).

٨- الشيخ محمد الخراشي المالكي، أول من تولى مشيخة الأزهر،ت(١١٠١هـ).

٩- الشيخ إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي، من أفاضل المالكية بمصر، الفقيه الإمام العمدة المتفنن المحقق،ت (١١٠٦هـ).

---

(١) ينظر المربي الكابلي (١٨٧)،
(٢) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، معجم المصنفين (٣٦/٣).
(٣) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، المربي الكابلي (١٨٧).
(٤) ينظر المربي الكابلي (١٨٧).
(٥) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، معجم المصنفين (٣٥/٣).
(٦) ينظر صفوة من انتشر (١٢٥)، المربي الكابلي (١٨٧).
(٧) ينظر خلاصة الأثر(٧/١)، المربي الكابلي (١٨٧)، معجم المصنفين (٣٥/٣)،
(٨) ينظر خلاصة الأثر (٧/١)، معجم المصنفين (٣٦/٣).

هذا وقد ذكر محقق شرح الآجُرُّومية للقاني في حديثه عن اللَّقَّاني، عدد من التلاميذ بالإضافة إلى مَن سبق ذكرهم، وهم:

١- أحمد بن الشيخ أحمد الدواخلي، الفقيه الشافعي،ت (١٠٥٥هـ) .

٢- مصطفى بن أحمد بن منصور بن إبراهيم المحبي، نحوي دمشقي،ت (١٠٦١هـ).

٣- عثمان بن أحمد بن محمد بن رشد الفتوحي الحنبلي القاهري، الشهير بابن النجار، أحد أجلاء علماء الحنابلة بمصر،ت(١٠٦٤هـ).

٤- منصور بن علي السطوحي المحلي الشافعي، مؤرخ من أهل المحلة بمصر،ت (١٠٦٦هـ).

٥- عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي الحنبلي الأزهري، تقي الدين، الشهير بابن البدر،ت(١٠٧١هـ).

٦- علي بن أبي بكر بن علي نور الدين بن أبي بكر بن أحمد الأنصاري، الخزرجي المكي الشافعي، المعروف بابن الجمَّال المصري ،ت(١٠٧٢هـ).

٧- محمد بن عامر الحكيم،ت(١٠٧٣هـ).

٨- سلطان بن سلامة بن إسماعيل المزاحي، أبو العزائم المصري الأزهري الشافعي،ت (١٠٧٥هـ).

٩- عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير المكي، أستاذ الأستاذين، كبير علماء قطر الحجاز في عصره،ت (١٠٧٦هـ).

١٠- عمر بن عمر الزهري الدفري الحنفي القاهري،ت(١٠٧٩هـ).

١١- مصطفى بن قاسم الطرابلسي الحلبي،ت(١٠٨٠هـ).

١٢- عبد القادر بن مصطفى الصفوري الدمشقي،ت(١٠٨١هـ).

١٣- محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي،ت(١٠٨٢هـ).

١٤- محمد بن علي بن محمد بن محمد النقيب بن خليل بن خصيب،ت(١٠٨٢هـ).

١٥- أحمد بن يحيى بن ناصر الحموي، المعروف بابن المؤذن الشافعي،ت(١٠٨٧هـ).

١٦- عبد القادر بن أحمد بن يحيى بن محمد ، المعروف بابن الغصين الغزي الشافعي،ت(١٠٨٧هـ).

١٧- محمد بن عتيق الحمصي الشافعي، الشيخ الفاضل، نزيل مصر،ت(١٠٨٨هـ).

١٨- أحمد بن يحيى بن يوسف بن أبي بكر الحنبلي الكرمي،ت(١٠٩١هـ).

١٩- يحيى بن أبي السعود بن يحيى الشهاوي،ت(١٠٩٢هـ).

٢٠- حسين بن محمود بن محمد بن العدوي الزوكاري الصالحي،ت(١٠٩٧هـ)

٢١- محمد بن داود العناني الأزهري، شمس الدين،ت(١٠٩٨هـ).

رابعاً: مؤلفاته، ووفاته

مؤلفاته:

ترك اللقَّاني العديد من المؤلفات في مجالات متعددة، فقد كان إمامًا عالمًا، متبحرًا في كثير من علوم العربية، ومن هذه المؤلفات: [١]

١- إجمال الرسائل وبهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل، وجمع جزءا منه في مشيخته، وسماه:(نشر المآثر فيمن أدرك من أهل القرن العاشر)، وهو مخطوط.

٢- البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع، وهو مخطوط.

٣- التحفة البدرية في أسانيد حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم-، وهو مخطوط.

٤- تعليق الفرائد على شرح العقائد للنسفي، وهو مخطوط.

٥- تفسير القرآن، وهو مخطوط.

٦- توضيح ألفاظ الآجرومية.

(١) ينظر كشف الظنون (٦٢٠/١)،خلاصة الأثر (٧،٦/١)، صفوة من انتشر (١٢٥)، التاج المكلل (٣٨٥)، هدية العارفين (٣١،٣٠/١)، معجم المصنفين (٣٥/٣)، معجم المؤلفين (٨/١).

٧- جوهرة التوحيد، وهو منظومة في علم العقائد والكلام، وهو مطبوع، وقد طُبع عدة مرات، منها بمطبعة بولاق، كما تُرجِمت إلى الفرنسية.

٨- حواشي على عقائد النسفي، وهو مخطوط.

٩- خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف للتفتازاني، وهو مخطوط.

١٠- شرح مختصر الشيخ خليل في الفروع، وهو مخطوط.

١١- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وهو متن متين في علم الحديث، وهو مخطوط.

١٢- عقد الجمان في مسائل الضمان، وهو مخطوط.

١٣- قضاء الوطر في توضيح نخبة الفكر للحافظ بن حجر، وهو مطبوع بمطبعة الدار الأثرية بالأردن.

١٤- كشف الكروب لملاقاة الحبيب والتوسل بالمحبوب، وهو مخطوط.

١٥- منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، وهو مطبوع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

١٦- نصيحة الإخوان في اجتناب الدخان، ألفه في إنكاره على أهل المواليد عقدهم مجلس الميلاد، ووجوب اجتناب الدخان، وهو مطبوع بالبحرين، بتحقيق د/ عبد الله بن محمود آل محمود.

١٧- هداية المريد شرح جوهرة التوحيد، وهو مطبوع بمطبعة دار الكتب العلمية ببيروت.

وفاته :

تُوفي اللقَّاني – رحمه الله- أثناء عودته من الحج، في أواخر شهر محرم، سنة ألف وإحدى وأربعين من الهجرة(١٠٤١هـ)، ودُفِنَ بالقرب من عقبة إيلة[1].

(١) ينظر كشف الظنون (٦٢٠/١)، خلاصة الأثر (٩/١)، صفوة من انتشر (١٢٥)، نشر المثاني (٢٨٩/١)، المربي الكابلي (١٨٧)، التاج المكلل (٣٨٥)،هدية العارفين (٣٠/١).

وقيل: توفي سنة (١٠٤٠هـ)، كما قيل: إنه توفي سنة(١٠٤٢هـ).
وأكثر ما ذُكِر في وفاته هو القول الأول.

المبحث الثالث

نبذة عن التنبيهات، والعلة

أولاً: مفهوم التنبيه:

معناه اللغوي: مادة (ن ب هـ) وردت في المعاجم العربية، مجردة ومزيدة بالهمزة وبالتاء؛ لمعانٍ كثيرة متقاربة، كالقيام من النوم والتيقظ، والانتباه عن الغفلة، والرفعة والشرف، ونحو ذلك من المعاني التي يمكن إرجاعها إلى معنى عام مشترك، إلا أنَّهم ذكروا أيضاً أنَّ هذه المادة من الأضداد، فتدل على المعنى وضده.

من ذلك ما ورد في معجم مقاييس اللغة من أنَّ :" النون والباء والهاء أصل صحيح يدلُّ على ارتفاع وسموّ، ومنه النُّبْه والانتباه: وهو اليقظة والارتفاع من النوم، ونبَّهته أو أنبهته، ومنه رجل نبيه، أي: شريف، ومنه أنَّ النبه من الأضداد، يقال للشيء الضائع: نَبَهٌ، وللموجود: نَبَهٌ. وهو عندنا صحيح؛ لأنَّه إذا ضاع انتبه له، وإذا وجد انتبه له، ثم نُقل عن أهل اللغة أنَّ النبه: الضالة توجد على غفلة، تقول: وجدت هذا الشيء نَبَهًا وأضللته نَبَهًا: إذا لم يُعلم متى ضلَّ"(١).

وفي لسان العرب" النُّبه: القيام والانتباه من النوم، وقد نبَّهه وأنبَهَهُ من النوم فتَنبَّه وانتبه، وانتبه من نومه: استيقظ، قال أبو زيد: نَبِهتُ للأمر أنبَهُ نَبَهًا فَطِنتُ، وهو الأمر تنساه ثم تنتبه له، ونَبَّهَهُ من الغفلة فانتبه وتنبه:أيقظه، وتنبَّه على الأمر: شعر به، ومنَبَهَة لهُ؛ أي: مُشعرٌ بقدره ومُعلٌ له، ومنه قولُهُ: المال منَبَهَةٌ للكريم، ويستغنى به عن اللئيم، والنَّبَهُ: الضالة توجد على غفلة لا عن طلب"(٢).

مفهوم التنبيه عند النحاة:

يكثر استعمال عبارة (تنبيه) عند مختلف العلماء المتأخرين فيما يعرف عند مؤرخي النحو والنحاة بعصر الحواشي والمتون والشروح في تاريخ النحو وعلوم العربية

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (ن ب ه) (٣٨٤/٥).
(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة (نبه) (٧٥٤/٨).

خاصة والعلوم العربية والإسلامية عامة ، ومع شيوع هذا الاستعمال لا نكاد نعثر على من عُني به وعرفه كمصطلح علمي، لم أجد إلا قول صاحب (محيط المحيط)، إذ يقول:" والتنبيه مصدر نبَّه وهو عند العلماء: بيان الشيء قصدًا بعد سبقه ضمنًا على وجه لو توجه إليه السامع الفطن لكليته لعرفه، لكن لكونه ضمنيًا ربما يغفل عنه"(١).

وعلى ذلك فالتنبيهات إذًا مسائل مهمة تعرض للمؤلف أو الشارح مما يمكن إدراكه من المباحث المتقدمة للمتأمل، ويمكن فهمها لمن أمعن النظر فيها دون من يمر عليها مرورًا عابرًا من القُراء، فيحس المؤلف أنَّه في حاجة إلى إيقاظه إليها، وتنبيهه لها، ولا يكون ذلك إلا فيما يراه المؤلف مهمًا من المسائل.

ثانيا: مفهوم العلة، وأقسامها:

ارتبط مصطلح العلّة بعلم أصول الفقه،ثمَّ استعاره منه علم أصول النحو،فأصبحت العلّة تمثل أهم أركان القياس النحويّ؛ إذ لا يقوم القياس إلا عليها، ولا يستقيم الحكم إلا بها، فهي بذلك تمثل همزة وصل بين الأصل والفرع؛ لذلك ارتبطت بالنحو العربي منذ نشأته الأولى، وقد عدَّ الباحثون مبدأ العلّة القضية المفصلية التي تدور حولها الكثير من أبحاث النحو، فهي بمثابة العمود الفقريّ لهذه الأبحاث قديمًا وحديثًا. فما هي العلّة النحويَّة، وما هي مراحل نشأتها .

أولًا: مفهومها: العلة في اللغة: إنَّ لفظة العلة بكسر العين مأخوذة من مادة (علل) وهي تدل على معاني لغوية ودلالية مختلفة: منها ما ذكره الزبيدي: أنها عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل؛ ولهذا سُمي المرض علة؛ لأنه بحُلوله يَتغيَّر حال الشخص من القوة إلى الضعف.

(١) محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية للمعلم بطرس البستاني (٨٧٧).

وهي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه وحاجته، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول، وعلة الشيء سببه. (١)

أما العلة في اصطلاح النحاة: فعُرِّفت بعدة تعريفات، منها:

- هي التي عليها حُمِلَ الفرع على الأصل، أو على حكم الأصل. (٢)
- السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه؛ لتحصيل القاعدة.(٣)
- الصفة أو المميزة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه.(٤)

ثانياً: نشأتها:

ارتبطت العلة بالحكم النحوي ارتباطًا وثيقًا، فقد وُجِدت على ألسنة النحاة منذ وُجِدَ النحو، وكانت في أول أمرها بسيطة ساذجة، ثم تطورت بعد ذلك وتغيرت حدودها وأبعادها ومناهجها(٥).

ويُعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مِن أقدم النحاة الأوائل الذين ارتبط اسمهم بالقياس والعلل(٦)، ثُمَّ جاء من بعده الخليل بن أحمد، وقد كان مِن أذكى علماء العربية، فكانت العلل سهلة مرنة وليدة قرائحهم(٧)، وظل الأمر هكذا حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل، وكان له الفضل في توسع حركة التعليل والإكثار من العلل، فجاء كتاب سيبويه مليئًا بالعلل النحوية والصرفية(٨).

---

(١) ينظر:تاج العروس من جواهر القاموس مادة (علل)(٤٤/٣٠) ،لسان العرب مادة (علل)(٧٥٠/٦).
(٢) الياقوت في أصول النحو (١٩).
(٣) أصول النحو العربي د/محمد خان (١٠٠).
(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣١٧).
(٥) أصول التفكير النحوي (١٠٩).
(٦) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣١٧) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (٥٣) .
(٧) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣١٧) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (٥٩) .
(٨) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣١٨،٣١٧) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (٥٩-٦٣) ،

وخلال القرنين الأول والثاني الهجري لم يُفرد للعلة مؤلفات خاصة، وإنما جاءت في ثنايا المؤلفات ، ثُم جاء القرن الثالث الهجري وظهر المبرد، وكان شديد العناية والاهتمام بالعلة، فاتخذ التعليل سلاحًا للمناقشة والبحث، حتى إنه كان يخالف سيبويه في كثير من المسائل، ولم تكن مخالفته حول الحكم، وإنما كان الخلاف حول علة هذا الحكم(١)، وما كاد ينتهي هذا القرن حتى زاد اهتمام النحاة بالعلة، ونالت حظًا واسعًا، فأصبحت المحور الأساسي في الدرس النحوي، فخصها بعض النحاة بالتأليف، وأفردوا لها مؤلفات، ومنها كتاب (العلل في النحو) لقطرب، كما ألف المازني(كتاب علل النحو). (٢)

واستمر البحث في العلل على هذه الصورة، فما كاد القرن الثالث الهجري ينتهي حتى استقرت علل النحو، وازداد دورانها في كلام النحاة حتى أصبحت البراعة وجودة النظر فيها صفة يفخر ويتميز بها أصحابها من سائر النحاة،حتى جاء القرن الرابع الهجري ونالت عناية أوفر، وكانت العلة في هذا القرن خاضعة لتأثر النحو بالمنطق والفقه وعلم الكلام، فجاءت متطبعة بكثير من خصائص هذه العلوم،وحاول ابن جني المقارنة بين علل النحويين وعلل الفقهاء والمتكلمين، فوجدها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء.(٣)

كما احتلت العلل في أول القرن الرابع مكانة رفيعة وواضحة في عالم التأليف، فكثرت فيها المصنفات، ومن هذه المصنفات(٤): المختار في علل النحو لابن كيسان، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،النحو المجموع على العلل لمبرمان ،كتاب علل النحو لابن الوراق ،اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري.

(١) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣١٩) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (٦٨،٦٧) .
(٢) ينظر أصول النحو د/محمد خان (١٠٠)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣٢٠) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (١٣٣) .
(٣) ينظر الخصائص (٤٨/١).
(٤) ينظر أصول النحو د/محمد خان (١٠٠)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (٣٢٠) ، النحو العربي_ العلة النحوية نشأتها وتطورها (٩٤-٩٧) .

ثالثًا: أنواعها:

اختلفت وجهات نظر النحاة واللغويين حول تقسيم العلة، فقسموها عدة تقسيمات، باعتبارات مختلفة، وسأقتصر على تقسيم الزجاجي لها،وهو تقسيمها باعتبار فائدتها إلى ثلاثة أقسام[١]:

أولها: العلة التعليمية:

وهذه العلة ضرورية لكل متعلم للنحو؛ لأنها المؤدية إلى كلام العرب ومعرفته وتعلمه، فيقول ابن السراج:"واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا:كل فاعل مرفوع"[٢]، والزجاجي هو مَن أطلق عليها هذه التسمية، وعرفها بأنها:" التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ وذلك أننا لم نسمع كل كلامهم، وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك: أننا سمعنا(قام زيدٌ فهو قائم) و(ركب عمرو فهو راكب) فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل). . . كذلك عُلِّمناه ونُعَلِّمه. وكذلك(قام زيد) إن قيل: لِمَ رفعت (زيدًا)؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضُبِطَ كلام العرب[٣] ".

ثانيها: العلة القياسية:

وهي ما أطلق عليها ابن السراج(علة العلة)، فيقول:" وضرب آخر يُسمى علة العلة، مثل: أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحًا، قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"[٤].

---

(١) ينظر الأصول في النحو (٣٥/١)، الإيضاح في علل النحو (٦٤،٦٥)، الاقتراح (٣٠٤)، أصول النحو العربي د/محمد خان (١٠١-١٠٣)، القياس في النحو العربي (٧٥،٧٦).
(٢)الأصول في النحو (٣٥/١).
(٣) الإيضاح في علل النحو (٦٤).
(٤) الأصول في النحو (٣٥/١).

ولم يُعرفها الزجاجي، وإنما مثل لها قائلًا:" فأما العلة القياسية فأن يُقال لمن قال: نصبت (زيدًا) بـ(إنَّ)، في قوله:(إنَّ زيدًا قائم)، ولِمَ وُجِبَ أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله؛ لمضارعته"(١).

ثالثها: العلة الجدلية النظرية:

وهي تبدأ من حيث تنتهي العلتان السابقتان؛ فهي تعليل وتأييد لهما، وهي خير دليل على تأثر العلة بعلمي المنطق والكلام، فهما يعتمدان على الجدل والمناظرة؛ للوصول إلى تَقَبُل منطقي للظواهر والقواعد النحوية واللغوية.

وتحدث عنها الزجاجي قائلًا:" وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلُّ به في باب(إنَّ) بعد هذا، مثل أن يُقَال: فمِن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال؟ . . . فأيُّ علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك مِنَ السؤالات فكل شيء اعتل به جوابًا عن المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"(٢).

وهذا ابن مضاء القرطبي وقد أطلق على العلتين(القياسية والجدلية): العلل الثواني والثوالث، وقد رفض هاتين العلتين ودعا إلى إسقاطهما . (٣)

وعلى الجانب الآخر فقد وضَّح د/محمد خان الفائدة من هذه الأقسام الثلاثة، بأن الفائدة والغاية من العلة الأولى تَعَلُّم الأحكام اللغوية والنحوية للتمكن من التكلم بكلام العرب، أما الهدف من العلتين الأخيرتين، هو إبراز فضل أهل اللغة، وبيان مدى عمق تفكيرهم، وسداد منهجهم وتناسقه مع مقتضيات العقل؛ وذلك لأنَّ المتكلم يكفيه

(١) الإيضاح في علل النحو (٦٤)، وينظر الاقتراح (٣٠٥).
(٢) الإيضاح في علل النحو (٦٤)،بتصرف، وينظر الاقتراح (٣٠٦).
(٣) الرد على النحاة (١٢٧).

أن يعرف أوضاع كلام العرب، بخلاف المتخصص فهو يعمل على تحليل الكلام، وتفسير أوضاعه، واكتشاف القواعد والقوانين التي تحكم اللغة. [١]

ومن خلال ما سبق يتضح أن لكل نوع فائدته التي تتعلق بالمستفيد من هذه العلة، فإذا كان مبتدأ فيكفيه العلة الأولى(التعليمية)؛ لأنه لا يحتاج في البداية إلى التمحيص والتبحر في الحكم، أما إذا كان متخصصًا، فإنه بحاجة إلى العلل الثواني والثوالث؛ لمعرفة المزيد عن الحكم أو القاعدة، ويتمكن من التوصل إلى قاعدة مبنية على أسس سليمة خالية من الضعف والوهن.

وقد ذكر السيوطي العلل مجملة في قوله :"وهي : علة سماع، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاوره، وعلة وجوب، وعلة جواز ، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"[٢].

(١) ينظر أصول النحو العربي د/ محمد خان (١٠٥)
(٢) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو (٢٥٧).

الفصل الأول

مرفوعات الجملة الفعلية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : باب الفاعل، وفيه ثلاثة مسائل:

١- أصل المرفوعات.

٢- حكم رفع الأمر للفاعل الظاهر.

٣- بناء الضمائر.

المبحث الثاني: باب نائب الفاعل، وفيه مسألتان:

١- حكم زيادة (الواو) في (عمرو).

٢- حكم نيابة ثاني مفعولي (ظنَّ)، و(أعلم) عن الفاعل.

الفصل الأول

مرفوعات الجملة الفعلية

المبحث الأول

باب الفاعل

١- أصل المرفوعات.

اختلفت كلمة النحاة حول أصل المرفوعات هل هو الفاعل أو المبتدأ ، كل حسب وجهته ، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لذلك بقوله :"بدأ هنا بالفاعل كما في الشذور[١] ؛ نظراً إلى أنَّه أصلُ المرفوعات ، وبدأ في القطر والجامع بالمبتدأ [٢] ؛ تبعاً لمن يرى أنَّه أصلها . واختار الرضي تبعًا لجمع أنَّ كلًا منهما أصلٌ ".[٣]

علل اللقَّاني في تنبيهه السابق عن بدء بعض النحاة في كتبهم باب المرفوعات بالفاعل ، وبدأ آخرون بالمبتدأ ؛ نظراً لرؤيتهم لكلٍ منهما بأنَّه الأصل ، (علة أصل).

فنرى أنَّ من النحاة من يرى أنَّ الفاعل هو أصل المرفوعات ، كالخليل ، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن هشام، والجوجري [٤]، معللين لذلك بأنَّ عامله لفظي وهو الفعل أو ما يشبهه، بخلاف المبتدأ فإنَّ عامله معنوي وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنَّه يزيل حكم العامل المعنوي، حيث نقول في (زيدٌ قائمٌ) :(كان زيدُ قائمًا)، و(إنَّ زيدًا قائمُ)، و(ظننت زيدًا قائمًا) ، كما عللوا بأنَّ الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ، وليس هو في المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أنْ يكون للفرق بين المعاني، فقدّم ما هو الأصل[٥].

---

(١) يتحدث عن ابن هشام في شرح شذور الذهب (٨٨).
(٢) شرح قطر الندى لابن هشام (١١٤) ، الجامع الصغير في النحو (٤١).
(٣)شرح الآجرومية (٥٠٤/١).
(٤) ينظر الهمع فيه رأي الخليل (٣٠٧/١)،المفصل(١٨)، شرح المفصل (٧٣/١)،شرح الوافية نظم الكافية (١٥٦)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٨٨)،شرح اللمحة البدرية (٣٨١/١)، شرح شذور الذهب للجوجري (٣٣٠).
(٥) ينظر شرح الوافية نظم الكافية (١٥٦)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٨٨)، وللجوجري (٣٣٠)، الهمع (٣٠٧/١).

وفي المقابل لهؤلاء نجد من يرى أنَّ المبتدأ هو أصل المرفوعات، ومنهم شيخ النحاة سيبويه، وابن السراج، وابن جني، والصيمري، والأنباري، والعكبري، وابن مالك، وأبو حيَّان[١] ، معللين لذلك بأنَّ المبتدأ اسم تُصدَّر الجملة به، والفاعل يتأخر عن الصدر، كما أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخره، والفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير [٢].

بينما نرى فريق ثالث منهم الرضي، والسيوطي يرى أنَّ كلًا منهما أصل وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه .[٣]

وهذا القول الأخير هو الأجدر بالقبول ؛ وذلك لاختلاف وضع كل من الفاعل والمبتدأ في الجمل؛ إذ موضع الفاعل هو الجملة الفعلية وما حمل عليها، وموضع المبتدأ هو الجملة الاسمية ، فلا يصح الادعاء بأنَّ أحدهما أصل للآخر؛ لأنَّ ذلك تكلف لا مقتضى له .[٤]

١- حكم رفع الأمر الفاعل الظاهر:

فاعل فعل الأمر واجب الاستتار: وهو ما لا يغني عنه ظاهر ولا مضمر بارز، ولكن إذا عُطف على هذا المضمر المستتر اسم ظاهر، هل يرفعه الأمر أو لا؟ ، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لسكوت المصنف عن رفع الأمر فاعلاً ظاهراً، حيث يقول:" وفعل الأمر وسكت عنه؛ لأنَّه لا يرفع الظاهر إلا تبعاً، نحو: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ٣٥﴾[٥]"[٦]

(١) الكتاب (٢٣/١)، الأصول (٥٨/١)، اللمع(٢٩)،التبصرة والتذكرة (٩٩/١)،أسرار العربية (٥٥)، اللباب (١٢٤/١)، شرح الكافية الشافية (٣٣٠/١)، النكت الحسان (٥٧).
(٢) ينظر اللباب (١٢٤/١).
(٣) ينظر شرح الكافية (١٨٣/١)، الهمع (٣٠٧/١).
(٤)ينظر شرح الكافية (١٨٣/١).
(٥) سورة البقرة (٣٥).
(٦) شرح الأجرومية (٥٢٠/١).

يتحدث اللقَّاني في تنبيهه السابق عن سكوت المصنف عن الحديث عن رفع الأمر الفاعل الظاهر؛وذلك لأنْ الأمر لا يرفع الظاهر إلا تبعًا، أي: معطوف بحرف عطفٍ، كما في الآية الكريمة السابقة-(علة تبعية)-، فالضمير (أنت) في الآية السابقة توكيد للفاعل المستتر، أما الاسم الظاهر(زوجك)، فمرفوع بالتبعية للضمير المستتر، والذي سوغ ذلك ورفع قبح رفع الأمر للظاهر، وعطف الظاهر على الضمير، هو توكيد الضمير المستتر بمثله، أو فصله بفاصل آخر يطول معه الكلام، وهذا ما ارتآه سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢]، فإن لم يؤكد أو لم يفصل بفاصل منعه البصريون إلا في ضرورة الشعر، وإليه ذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، والصيمري، وابن يعيش، وابن عصفور، والشيخ خالدالأزهري[٣].

يقول سيبويه في ذلك:" وأمَّا ما يقبح أنْ يشاركه المظهر فهو المضمر المرفوع، وذلك قولك:(فعلت وعبد الله)، و(أفعل وعبد الله)، وزعم الخليل أنَّ هذا إنَّما قبُح من قبل أنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يَشرَك المظهر مضمراً يُغيرّ الفعل عن حاله إذ بعُد شبهه منه"[٤].

وعلل هؤلاء منع العطف هنا دون الفصل بالتوكيد ،أو أي فاصل آخر، بأنَّ هذا الضمير قد اختلط بالفعل حتى صار كبعض حروفه، فصار العطف عليه كالعطف على الفعل، وهو ممتنع[٥].

واستحسن ابن السراج الفصل ولم يوجبه[٦]، وأجازه ابن مالك في الاختيار على ضعفٍ؛ لوروده عن العرب، ولكن شرط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل، فإنْ لم

(١) الكتاب (١٤٠/٣).
(٢) ينظر الإنصاف (٤٧٥/٢)، توضيح المقاصد (١٠٢٤/٣)، البرود الضافية (٨٩٠).
(٣) المقتضب (٣١٠/٣)، المسائل الحلبيات (٩٩)،اللمع (٧٣)، التبصرة والتذكرة (١٣٩/١)، شرح المفصل (٧٦/٣)،شرح الجمل(٢٤١/١)، التصريح بمضمون التوضيح (١٨١/٢).
(٤) الكتاب (١٤٠/٣).
(٥) ينظر التبصرة والتذكرة (١٣٩/١)، شرح المفصل (٧٧/٣).
(٦) الأصول في النحو (٧٨/٢،٧٩).

يصلح أُضمر له عامل، فالتقدير في الآية الكريمة: وليسكن زوجك، ويكون من عطف الجمل؛ لأنَّ فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب(١).

وأجاز الكوفيون، وابن الأنباري عطف الظاهر على المضمر المرفوع دون فصل(٢).

وأرى أنَّ فعل الأمر لا يرفع ظاهراً إلا تابعًا، وفُصل بينه وبين هذا الضمير المعطوف عليه بالتوكيد، أو فاصل آخر؛ لأنَّ المضمر كالجزء من الفعل، فكما لا يجوز العطف على الفعل، لا يجوز العطف على جزئه؛ ولوروده في كلام الله تعالى بالفصل، كالآية السابقة، وأيضًا قوله تعالى:

﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ٢٤﴾(٣)﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾(٤)، والله تعالى أعلم بالصواب.

٣- بناء الضمائر:

من المعروف أنّ جمهور النحاة يرون أصالة الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال، والعكس في البناء، فإذا جاء شيء من الأسماء معربًا أو من الأفعال مبنيًا كان ذلك هو الأصل فلا يبحث له عن سبب؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يسأل عن سببه، أما إذا جاء شيء من الأسماء مبنيًا أو من الأفعال معربًا، فكان لابد من البحث عن سبب ذلك؛ لأنَّه خلاف الأصل، وتأسيسًا على هذه القاعدة بحثوا عن الأسباب في الأسماء المبنية، ومن ذلك الضمائر، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لبناء الضمائر بقوله :" الضمائر كلها مبنية؛ لشبهها بالحرف وضعًا، كالتاء في (ضربت)، والكاف في (أكرمك)، ثم أجريت بقية الضمائر كـ (نحن) مُجراها؛ طردًا للباب، وقيل: لشبهها به في احتياجها إلى المفسّر، أعني الحضور في المتكلم

(١) شرح التسهيل (٣٧١/٣)، وينظر شرح الأشموني (٢١٦/٣،٢١٧).
(٢) ينظر شرح الكافية (١٨٣/١).
(٣) سورة المائدة (٢٤).
(٤) سورة الأحزاب (٤٣).

والمخاطب، وتقدُّم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي"[١].

في التنبيه السابق علل اللقَّاني لبناء الضمائر(علة شبه)، كالتاء في (ضربت)، والكاف في(أكرمك)، بأنها بنيت لشبهها بالحروف وضعًا ، أي: وضعها على حرف أو حرفين، ثم أجريت بقية الضمائر ،نحو:(أنا)، و(نحن)، و(أنتما) مجراها طردًا للباب ،فوجه الشبه عنده في الوضع ،وهو ما علل به بعض النحاة .[٢]

ويرى بعض النحاة أن وجه الشبه بالحروف في احتياجها إلى المفسر، أعني الحضور للمتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر للغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادي. [٣]

وقيل: بناؤها لعدم موجب الإعراب فيها ؛ وذلك أنَّ المقتضي لإعراب الأسماء هو توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة،والمضمرات مستغنية باختلاف صيغتها لاختلاف المعاني عن الإعراب.[٤]، وأرى أنَّ العلتين الأوليتين أكثر شيوعًا، وأحق بالاختيار .

(١) ينظر شرح الآجرومية (٥٢٨/١).
(٢) ينظر أسرار العربية (٣٤٦)، التسهيل (٢٩)، شرح التسهيل (١٦٦/١)، شرح الكافية للرضي (٤٠١/٢)، شرح الأشموني (٥٥/١).
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/٣)، شرح الكافية (٤٠٢/٢).
(٤) ينظر الإيضاح في علل النحو (٦٧) ، شرح الكافية (٤٠٢/٢).

المبحث الثاني

باب نائب الفاعل

١ – حكم زيادة الواو في (عمرو):

من الأسماء الممنوعة من الصرف كلمة (عُمَر)، ممنوعة للعلمية والعدل، أما كلمة (عَمرو)، فمصروفة؛ لذلك زادوا فيها الواو فرقًا بينها وبين (عُمر)، في بعض حالات الإعراب، ومن هنا تحدث اللقَّاني في تنبيهه الآتي عن زيادة هذه الواو، أثناء ذكره لكلمة (عمرو) في مثال لنائب الفاعل، وهو(أُكرم عمرو ويُكرم عمرو)، حيث يقول: "تُكتب واوٌ زائدةٌ ولا يلفظ بها مع (عمرو) في حالتي الجر والرفع فرقاً بينه وبين (عُمر).قال الجاربردي:[١] "وإنما تزاد إذا كانت علمًا؛ لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله، أما لو كان واحد عمور الأسنان– وهو اللحم بينها– أو بمعنى الحياة أو مدتها ، وكذا إذا فارق العلمية مع(أل)، نحو :

باعَدَ أُم العَمْرِ مِنْ أَسِيرِها[٢]

أو كان منصوبًا فلا تزاد . وخصوه دون (عُمَر) بالزيادة؛ لخفتها ".[٣]

يتحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن علة زيادة الواو في (عَمْرو)– (علة فرق) – في حالتي الرفع والجر دون النصب؛ فرقاً بينه وبين (عُمر) [٤]، وخصوا الزيادة هنا بالواو دون بقية حروف العلة؛ لأنَّها ليس بها لبس، فالياء يلتبس بها بالمضاف إلى

(١) أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين، تتلمذ على البيضاوي ، له شرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكشاف وغيرها،ت (٧٤٦هـ)، ينظر طبقات الشافعية (١٦٩/٥)،بغية الوعاة (٣٠٣/١)، ولم أعثر على رأيه هذا فيما طالعت من كتب النحو، ولكن محقق الكتاب ذكر أنَّه في شرح الشافية له (٣٨٠/١).

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه (٢١٢)، وشاهده زيادة (أل) للضرورة في (عمرو) فسقطت منه الواو الفارقة بينه وبين (عُمر).ينظر المقتضب (٤٩/٤)،سر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، الأمالي الشجرية (٥٨٠/٢)،الإنصاف (٣١٧/١)، شرح المفصل (٤٤/١)، رصف المباني (٧٧)، شرح أبيات المغني (٣٠٢/١).

(٣)شرح الآجرومية (٥٥٨/١،٥٥٩).

(٤) ينظر اللباب (٤٨٧/٢)، شرح الشافية للرضي (٣٢٧/٣).

ياء المتكلم ،نحو: (ياعُمري)، والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب، وجعلت الزيادة في (عَمْرو) دون(عُمَر)؛ لأنَّ (عَمْرًا) أخف من (عُمَر)؛ وذلك أنَّ (عَمْرًا) منصرف، و(عُمر) غير منصرف ، هذا في حالتي الرفع والجر، أما النصب فلم يحتج فيه الفرق بالواو؛ لظهوره بالألف في (عمرو)، فلم يأتوا بفرق ثانٍ.(١)

فإذا أضيفت كلمة (عمرو) إلى مكني لم تلحق به واو في شيء من حالاته؛ فنقول : (هذا عمرك)، و(عمرنا)؛ لأنَّ المضمر مع ما قبله كالشيء الواحد،وهو كالزيادة في الحرف ؛ فكرهوا أن يجمعوا فيه زيادتين ، وكذلك إذا أردنا عمراً من عمور الأسنان لم تلحق به واو؛ لأنَّه لا يقع فيه لبس بينه وبين غيره فيحتاج إلى فرق ، (٢) كما إذا زيدت عليه (أل) للضرورة كما في البيت السابق فلا تلحقه الواو .

٢- حكم نيابة المفعول الثاني في باب (ظنَّ)، و(أعلم) عن الفاعل:

يُحذف الفاعل لغرض ما، وينوب عنه ما يحل محله، ويجرى عليه كثيرٌ من أحكامه، ومما ينوب عن الفاعل المفعول الأول لـ (ظنّ) و (أعلم) اتفاقًا، ويمتنع نيابة الثالث لـ (أعلم)، والبعض أجازه منهم ابن مالك، أمّا المفعول الثاني لـ (ظنّ) و (أعلم) فمختلف فيه، ومن هنا علل اللقَّاني لجواز نيابة الثاني في باب (ظنَّ)، و(أعلم) مقام الفاعل بأمن اللبس، ناقلًا ذلك عن ابن مالك، حيث يقول:" ومنع الجمهور أيضًا نيابة ثاني مفعولي(ظنَّ)، و(أعلم)، وجوزها ابن مالك إنْ أمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة، ولا ظرفًا، ولا جارًا ومجرورًا"(٣).

يتحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن جواز نيابة الثاني في باب (ظنَّ)، و(أعلم) مقام الفاعل،ناقلًا ذلك عن ابن مالك-(علة أمن اللبس)-؛ وذلك إذا أُمن اللبس، وكان

(١) ينظر أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٤٦،٢٤٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٤٨/٢)، المساعد (٣٧٩/٤).
(٢) ينظر أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٤٦،٢٤٥) .
(٣) شرح الآجرومية(٥٦٢/١). .

الثاني غير جملة ولا شبيهًا بها، وهو ما ذهب إليه الأنباري ، وابن مالك، والشلوبين[١]، واختاره الرضي أيضًا بشرط إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه؛ لأن به زوال اللبس[٢].

يقول ابن مالك : "ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب (ظن) و (أعلم)، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا، وذلك مثل قولنا : في (ظننت الشمس بازغة): ظُنّتْ بازغةُ الشمسَ، وفي (علمت قمر الليلة بدرًا): عُلم بدرٌ قمرَ الليلة..."[٣].

واشترط بعض النحاة أيضًا لجوازه أن لا يكون المفعول الثاني نكرة، وهو منسوب للفارسي [٤]،و للجمهور [٥] .

مستدلين على ذلك بقياسه على باب (أعطي)، فإنَّه لا خلاف في جواز نيابة المفعول الثاني من باب (أعطي)، إذا أُمن اللبس، نحو : (أُعطي درهمُ زيدًا) [٦].

ويرى فريق آخر منع نيابة الثاني في باب (ظن)، وجواز ذلك في باب (أعلم) بشرط أمن اللبس، وهو ما ذهب إليه الزمخشري ، والجزولي ، وابن الحاجب ، والنيلي، وابن القواس [٧].

واستدل هؤلاء بأنّ مفعول (ظنّ) الثاني قد يكون جملة،نحو : (ظننت زيدًا أبوه قائم)، ولو ناب الثاني لكانت الجملة نائب فاعل ، ولا يجوز أن تكون الجملة نائب فاعل ، كما لم يجز أن تكون فاعلاً [٨]، كما أنَّ المفعول الثاني يكون نكرة كثيرًا، نحو: (ظننت زيدًا قائمًا)، فإذا أنبناه فقلنا : (ظُن قائمُ زيدًا)، أخبرنا بالمعرفة عن

---

(١) أسرار العربية (٦٦)، شرح التسهيل (١٢٩/٢)، التوطئة (٢٥٩، ٢٦٠).
(٢) شرح الكافية (٢٤١/١، ٢٤٢).
(٣) شرح التسهيل (١٢٩/٢).
(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح (٤٣٣/١).
(٥) ينظر التذييل (٢٥٠/٦).
(٦) ينظر شرح التسهيل (١٢٩/٢)، شرح الألفية لابن الناظم (١٧١).
(٧) المفصل (٢٥٩)، المقدمة الجزولية (١٤٣)، شرح المقدمة الكافية (٣٤٨/١)، الصفوة الصفية (٥٥٢/١)، شرح ألفية ابن معط (٦٢١/١، ٦٢٢).
(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/٧، ٧٧)، المقاصد الشافية (٥٥/٣).

النكرة، وذلك مرفوض إلا في الشعر أو في قليل الكلام [١]، كما أنَّ المفعول الثاني يكون مشتقًا غالبًا، نحو : (ظننت زيدًا قائمًا)، فإذا ناب عن الفاعل، نحو : (ظُن قائمُ زيدًا)، أدّى إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ في (قائم) ضميراً يعود على (زيد)، وهو متأخر في اللفظ والرتبة[٢].

ويرى فريق ثالث جواز نيابة المفعول الثاني في باب (ظن)، ومنع ذلك في باب (أعلم)، وهو ما ذهب إليه ابن النحاس [٣]، وابن عصفور [٤]،محتجين بأن الأول مفعول صحيح، وأمّا المفعولان الباقيان فمبتدأ وخبر في الأصل، شُبِّها بمفعولي (أعْطَي)، فليسا بمفعولين صحيحين [٥]، وأنَّ السماع لم يرد إلا بنيابة الأول.[٦]

ويرى فريق رابع امتناع نيابة الثاني في باب (ظنَّ)، وباب (أعلم) مطلقًا، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش ،وابن فلاح ، وابن أبي الربيع ، وأبي حيان [٧].

يقول أبو حيان : "والصحيح أنه لا يجوز إقامة الثاني في باب (ظن)، ولا الثاني ولا الثالث في باب (أعلم) ... ولم يُسمع من لسانهم (ظُن قائم زيدًا) ولا (أعلم زيدًا هندُ ضاحكةُ)، ولا (أعلم زيدًا هندًا ضاحكةُ) بل يتعين إقامة الأول في البابين معاً" [٨].

وبعد فأرى أنَّ المذهب القائل بالمنع في باب (ظن)، و (أعلم) هو الأولى بالاختيار، وهو المشهور عند النحويين ولا ينوب إلا الأول فقط ؛ وذلك لعدم ورود السماع بغير ذلك، والقياس عاضد له؛ لأن الأول في باب (أعلم) مفعول صريح، بخلاف الثاني والثالث، والأول في باب (ظن) وإن لم يكن كذلك فهو شبيه بالمفعول

---

(١) ينظر المقاصد الشافية (٥٥/٣، ٥٦).
(٢) ينظر أوضح المسالك (١٢٩/٢)، المقاصد الشافية (٥٦/٣).
(٣) التعليقة على المقرب (١٤٠، ١٤١).
(٤) شرح الجمل (٥٣٨/١)، المقرب (٨١/١).
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٥٣٩/١)، التذييل (٢٥٣/٦)، تمهيد القواعد (١٦٣٧/٤).
(٦) ينظر التذييل (٢٥٤/٦)، التصريح بمضمون التوضيح (٤٣٤/١)، الأشموني (١٤٠/٢)، الصبان (١٠٠/٢).
(٧))شرح المفصل (٧٧/٧)، المغني (٥٣٢/٢)، الملخص في ضبط قوانين العربية (٢٩٣/١)، منهج السالك (١١٧).
(٨) منهج السالك (١١٧).

به من حيث إن أصله مبتدأ، وهو لا يقع موقعه الجملة، ولا الظرف، بخلاف الثاني فإنه يقع موقعه ذلك، والله تعالى أعلم بالصواب.

الفصل الثاني
مرفوعات الجملة الاسمية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: باب المبتدأ والخبر،وفيه ست مسائل:

١- حكم حذف ألف (أنا) وصلاً .

٢- حكم كون المبتدأ معرفة في الأصل.

٣- حكم تسمية الظرف الواقع خبراً بمستقر، ولغو.

٤- حكم عدم الإخبار بالظرف، والجار والمجرور الزمانيين عن اسم الذات.

٥- حكم تعدد الخبر.

٦- حكم وجود بعض المبتدآت دون خبر.

المبحث الثاني: باب(كان)، وأخواتها،وفيه مسألتان:

١- حكم فعلية (ليس).

٢- حكم تصرف بعض الأفعال دون بعض .

المبحث الثالث: باب(إنَّ)، وأخواتها، وفيه خمس مسائل:

١- حكم إعمال(أنَّ) المفتوحة الهمزة إذا خففت.

٢- حكم إهمال(لكنَّ) إذا خففت.

٣- حكم امتناع تقديم أخبار(إنَّ)، وأخواتها عليها .

٤- حكم عدم جواز دخول(إنَّ)المكسورة الهمزة على(أنَّ) المفتوحة الهمزة.

٥- حكم تسمية ضمير الفصل .

الفصل الثاني
مرفوعات الجملة الاسمية

المبحث الأول

باب المبتدأ والخبر

١- حكم حذف ألف (أنا) وصلاً.

من ضمائر الرفع المنفصلة (أنا) للمتكلم مذكرًا كان أو مؤنثًا، وقد اختلف النحاةُ حول هذا الضمير، هل الهمزة والنون هي الضمير والألف زائدة لبيان الحركة، أو أنَّ الضميرَ لفظُ (أنا) بأكمله، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لحذف الألف بعد النون في حالة الوصل ،- في ثنايا حديثه عن أقسام المبتدأ إلى ظاهر ومضمر ،وذكر من المضمر (أنا) - ، بقوله :" اعلم أنَّه يجب حذف الألف وصلاً على مذهب البصريين؛ إذ الغرض بيان حركة النون، وفي الوصل تتحرك فلا حاجة إلى الألف ، وأما على مذهب الكوفيين فحذفت تخفيفًا، ولا تثبت وصلًا عند هؤلاء إلا في ضرورة شعر ،نحو قول الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القَوَا فِي بَعْد المَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا [١]

وقول الآخر:

أَنا سيْفُ العَشيرةِ فأعرِفُوني .....[٢]

(١) البيت من المتقارب في ديوانه (٥٣)، ويروى في الديوان : فكيف أنا أم ما انتحالي، والبيت في الأصول(٤٥٤/٣)، شرح السيرافي(١٣١/٢)، شرح شواهد الإيضاح (٢٧٣)، شرح الجمل لابن عصفور(٥٥٤/٢)، الارتشاف (٢٣٨٢/٥).

(٢)هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه : (حُيمدُ قد تَذرَّيْتُ السَّنَامَا)، وهو لحميد بن حريث بن بجدل وهو شاعر إسلامي من كلب بن وبرة، وينتهي نسبه إلى قضاعة .، والشاهد فيه واضح، ينظر شرح الجمل لابن عصفور(٢٩١/١) ، الحجة (٣٦٥/٢)، شرح الجمل لابن الخشاب (٢٥٩)، شرح ابن يعيش (٨٤/٩)، الضرائر (٥٠/٤٩)، الخزانة (٢٤٢/٥)، ومنسوب لحميد ابن ثور في التذييل (١٩٥/٢)، ونتائج التحصيل (٥٨١/٢).

كذا ذكره بعضهم، والصحيح جواز ذلك في غير الضرورة؛ لتواتره، ومنه قراءة عامر: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴿٣٨﴾ ﴾ [1][2].

تحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن علة حذف ألف (أنا) وصلاً-(علة بيان)- وهذا على مذهب من يرى أنَّ الضمير في (أنا) هو الهمزة والنون، وأنَّ الألف زائدة لبيان حركة النون كهاء السكت ، فعند الوصل تتحرك فيجب حذفها؛ إذ لا حاجة لها إذن، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين ،[3]وإليه ذهب كثير من النحاة كالفارسي، وابن جني، وابن يعيش، والرضي، وأبي حيان، والشيخ خالد الأزهري [4]، محتجين بحذفها في حالة الوصل، ولو كانت الألف من نفس الكلمة لم تسقط، كما أنَّ هاء السكت تعاقب الألف في الوقف عند حذفها، كقول حاتم: (هَذَا فَرْدِي أَنَهْ)[5]، وهذا دليل على أنَّ الألف زائدة لبيان الحركة وليست بأصل [6].

أما الكوفيون فيرون أنَّ الضمير(أنا) برمتها، وأنَّ الألف تحذف تخفيفًا، ولا تثبت وصلًا عندهم إلا في ضرورة الشعر[7]، كما في الأبيات السابقة،

---

(1) سورة الكهف آية (٣٨)، وينظر في القراءة الحجة للقراء السبعة (١٤٥/٥)، إتحاف فضلاء البشر (٣٦٦)، حيث أثبت ابن عامر الألف في الوصل والوقف.

(2) شرح الآجرومية(٥٨٥/٢،٥٨٦).

(3) الكتاب(١٦٤/٤)، ورأي البصريين في الحجة للفارسي(٣٥٩/٢)، اللباب(٤٧٤/١،٤٧٥)، التذييل(١٩٤/٢)، الهمع(٢٠٠/١،٢٠١).

(4) ينظر الحجة (٣٥٩/٢)، المنصف (٩/١)، شرح المفصل (٩٣/٣) شرح الكافية (٤١٦/٢)، الارتشاف(٩٢٧/٢)، التصريح بمضمون التوضيح(١/ ١٠٣).

(5) أي: هذا قصدي أنا، وقد حُكى عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيفه : أي قطع عصب رجلها، فقيل له: هلاَّ فصدتها وأطعمته دمها مشويًا، فقال : هذا فَصْدى أنّهْ، وقيل أن أول من تكلم به كعب بن مامة، وينظر في المثل النوادر في اللغة (٦٤)، مجمع الأمثال للميداني مثل رقم (٤٥٤٢) برواية هكذا قصدي).

(6) ينظر علل النحو لابن الوراق (٥٥٨)، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف(٤٠٩) .

(7) ينظر ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف (٤٠٩)، شرح المفصل (٩٣/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٢/٢)، شرح التسهيل (١٤١/١)، التذييل (١٩٤/٢) .

وسلك مسلكهم ابن مالك،[١] بيد أنَّ اللقَّاني صحح ثبوت الألف وصلًا في غير الضرورة؛ لتواتره في قراءة عامر السابقة .

وبعد أرى أن مذهب الكوفيين هو الأحق بالاختيار، وهو أنَّ الضمير لفظ (أنا) بكماله، وأنَّ ألألف زائدة تخفيفًا؛ وذلك لوروده في القراءات القرآنية والتي لا تقبل التأويل، ووروده في لهجات العرب كتميم، وربيعة، وقيس، وكذلك وروده في الشعر كما مر.

كما أنّ المذهب البصري قد يوقع في اللبس؛ وذلك لأنّه إذا أسقطنا الألف من (أنا) في حالة الوقف، وكذلك الفتحة لألبَس هذا الضمير بـ"أنْ "الحرفية الساكنة ، والله تعالى أعلم بالصواب.

٢- حكم كون المبتدأ معرفة في الأصل:

يقول اللقَّاني :" عُلِم من كلام المصنف إلى هنا أنَّ المبتدأ يكون معرفة فهل الحكم مقصور عليه؟ قلنا: في مفهومه تفصيل، ثم اعلم أنَّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنَّ الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد؛ لأنَّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أنْ يجهله،و الأمور الكلية قلَّ أنْ يجهلها أحدٌ، وإنّما تُجهل الأمور الجزئية، وأورد على الأول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه.وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه .قال الرضي[٢]: وهذا وهم؛ لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت عليه قبل معرفته. وقد قالوا: إنَّ الحكم على الشئ لا يكون إلا بعد معرفته. وأقول: مذهب أهل السنة أنَّه يجوز وقوع الشرط والمشروط معاً، وإن كانت رتبة الشرط التَّقدمَ، فيمكن على قياسه أن يُقال: إنَّ الحكم والتخصيص حصلا معاً " . [٣]

---

(١)شرح التسهيل (١٤١/١) .
(٢) شرح الكافية (٢٣١/٢) .
(٣) شرح الآجرومية (٥٩٤/٢،٥٩٥) .

يتحدث اللقَّاني هنا عن علة كون المبتدأ معرفة في الأصل-(علة حصول)- فالأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، ولا يجوز أنْ يكون نكرة إلا إذا أفادت،والأصل في الخبر أنْ يكون نكرة، وعلى هذا فوقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة في الاستعمال ،وهذا ما ذكره النحاة[١]، يقول ابن السراج في ذلك:" إذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أنْ تكون هي المبتدأ، وأنْ تكون النكرة الخبر؛ لأنَّك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه، ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه، ويستفيده".[٢]

إذن فالغرض من ذلك كما أشار اللقَّاني هو حصول الفائدة، ولا تحصل الفائدة في النكرة،وهو ما أشار إليه ابن يعيش أيضاً بقوله:" لأنَّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه".[٣]

وذكر اللقَّاني،كما ذكر بعض النحاة[٤] أنَّ تعريف المبتدأ وتنكير الخبر له نظير، وهو الفعل مع الفاعل، فنسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، وأنَّ الفاعل قد يأتي نكرة وهو مخبر عنه .

وأجيب بأن الفاعل هنا تخصص بالحكم المتقدم عليه، يقول ابن الحاجب:"ومنه باب (شر أهر ذا ناب) [٥]، فإنَّه تخصص بشبهه بالفاعل؛ إذ معناه:ما أهرَّ ذا ناب إلآ شرٌ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أنْ يكون نكرة حاصل له".[٦]

---

(١) ينظر الأصول في النحو (٥٩/١)، التبصرة والتذكرة (١٠١/٢)، شرح المفصل (٨٥/١)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٨١٨/٢)، شرح الرضي (٢٣١/٢)، المطالع السعيدة للسيوطي (٢٦٣) .
(٢) الأصول في النحو (٥٩/١) .
(٣) شرح المفصل (٨٥/١) .
(٤) ينظر شرح المقدمة الكافية (٣٥٨/١)، شرح الكافية للرضي (٢٣١/١)، المطالع السعيدة (٢٦٣).
(٥) هذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، وابتدأو بالنكرة هنا من غير صفة؛ لأنَّ المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شرٌ، وذو الناب: السبعُ. ينظر مجمع الأمثال للميداني (٣٧٠/١)، لسان العرب مادة (هرر)(٣٦٩/٩).
(٦) شرح المقدمة الكافية (٣٥٨/٢).

ولكن الرضي ذكر أنَّ ذلك وهم من ابن الحاجب ؛ لأنَّه عند مجيء الفاعل بغير الحكم يكون غير مخصص حينئذ، فنكون قد حكمنا عليه قبل معرفته، ولا يمكن الحكم على الشيء إلا بعد معرفته، يقول: " وهذا وهم؛ لأنَّه إذا حصل تخصصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت عليه قبل معرفته. وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته "[١] ،ولكن اللقَّاني ذكر أنَّ الحكم والتخصيص ممكن أن يحصلا معًا، قياسًا على وقوع الشرط والمشروط معًا، –وإن كان رتبة الشرط التقدم – عند مذهب أهل السنة [٢].

وبناًء على ما سبق أقول أنَّ المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يُجعل خبرًا، ويؤخر، وذلك الشيء المعلوم يُجعل مبتدأ، ويُقدم، ولا يعدل عن ذلك في الغالب؛ لأنَّ لا فائدة من الإخبار عن غير المعين.

٣- حكم تسمية الظرف الواقع خبراً بمستقر، ولغو:

إذا وقع الظرف والجار والمجرور خبرًا للمبتدأ فلابد أنْ يتعلقا بمحذوف، فإذا قلنا: زيدُ أمامك فيمكن أن يكون التقدير: زيد استقر أمامك، فالظرف هنا من قبيل الجمل؛ لأنه ناب مناب الجمل، وإنْ كان التقدير: مستقر أمامك كان من قبيل المفرد[٣]،على خلاف بين العلماء في المقدر هل هو فعل أو اسم فاعل[٤]، كما أنَّه يشترط في هذا الظرف والجار والمجرور أنْ يكونا تامين، نحو:(زيد أمامك– زيد في الدار). بخلاف الناقص، وهو مالا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: (زيد بك) ،أو (فيك)، أو(عنك)، أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك، فلا يقع مثل هذا خبرًا؛ إذ لا فائدة فيه[٥]، وأيضاً فإنَّ الظرف التام موافق للاستقرار، والكون ونحوها، بخلاف

(١) شرح الكافية (٢٣١/١).
(٢) شرح الآجرومية (٥٩٥/٢)، وينظر في مسألة حصول الشرط مع المشروط كتاب شرح الكوكب المنير (٣/ ٣٤٦).
(٣) ينظر البسيط في شرح الجمل (١/ ٥٤٧).
(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية للأبذي (٨٨٥/١)، الهمع (٣٢١/١)، التصريح بمضمون التوضيح (٢٠٦/١)، الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (٢٢٥).
(٥) ينظر الهمع (١/ ٣٢١).

الكون الناقص، فهذا الظرف التام يُسمى مستقرٌ، ويجب حذف متعلقه، أما الخاص يُسمى لغو، ويجوز حذف متعلقه، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لتسمية هذا الظرف بمستقر ولغو، حيث يقول:

" قال البدر الدماميني[١]:اعلم أنَّ الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان: مستقَر بفتح القاف ولغوٌ، فالمستقر ما كان متعلقه عامّاً واجب الحذف، نحو قوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴿٨٥﴾ ﴾[٢]، واللغو ما كان متعلقه خاصًا، سواء وجب حذفه، نحو: (أيوم الجمعة صمت فيه ؟)، أم جاز نحو: (يَوم الجمعة)، جوابًا لمن قال: متى قدمت ؟. ووجه تسمية الأول مستقرًا، والثاني لغوًا أنَّ المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرًا فيه إلى الظرف سُمّي بذلك مستقر؛ لاستقرار الضمير فيه،فهو في الأصل (مستقر فيه) ثم حُذفت الصلة، وهي (فيه) اختصارًا لكثرة دوره بينهم، كقولهم في المشترك فيه: (مشترك).ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سُمّي لغو، وملغي.كأنَّه أُلغي، ولم يُعتبر اعتبار الأول"[٣].

يتحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن علة تسمية الظرف المستقر بهذا الاسم؛ لاستقرار الضمير فيه المنتقل إليه من المتعلق الواجب الحذف –(علة استقرار)– ، كما أنَّه علل لتسمية الظرف اللغو بهذا الاسم؛لعدم انتقال الضمير من المحذوف إليه –(علة إلغاء)، وتفصيل الكلام:أننا لما حذفنا الخبر الذي هو(استقر) أو (مستقر)، وأقمنا الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير للمبتدأ في المعنى، ونقلنا الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفنا الاستقرار وصار أصلًا مرفوضًا لا يجوز إظهاره

(١) لم استطع العثور على كتابه تحفة الغريب، ولكن محقق الكتاب ذكر أنَّه في تحفة الغريب (٢١٧) .
(٢)سورة الزخرف آية (٨٥).
(٣) شرح الآجرومية (٢/٦١٠،٦١١) .

للاستغناء عنه بالظرف[١]، كأنَّ الظرف قبل نقل الضمير إليه فضلة محضة؛ لأنَّه معمول الخبر، وإذا كان كذلك فلا مانع من ذكر الخبر مع معموله، بل ينبغي أنْ يتعين ذكره، أما بعد نقل الضمير إليه فإنَّه يقوم مقام الخبر، وإذا قام مقام الخبر سد مسده، فيمتنع حينئذ ذكره[٢] ، ونقل ابن يعيش عن ابن جني جواز إظهاره،[٣] ومن هنا علل اللقَّاني لتسمية هذا الظرف بمستقر؛لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، هذا إذا كان المتعلق به كونًا عامًا، وقيل: سُمّي مستقر لتعلقه بالاستقرار[٤]، أي: تعلقه بمعنى مطلق الاستقرار، وعلله السيد الجرجاني بأنَّه استقر فيه معنى عامله[٥]، فإذا أريد بمستقر (راكب) مثلاً، –وهو الكون الخاص –، لم يكن الظرف المتعلق به مستقرًا، بل لغوًا، ولم يكن الحذف واجب بل جائز لدليل؛ لأنَّ تقدير المتعلق المحذوف هنا كون خاص[٦]، ومن هنا سُمي لغو، أي: ملغي، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وهذا ما علل به اللقَّاني لتسمية الظرف لغواً ، وكان السيرافي هو من يرى أنَّ الضمير باق في المحذوف ولم ينتقل إلى الظرف[٧]،ونسبه ابن مالك إلى ابن كيسان[٨]، أما من يرى انتقال الضمير من المحذوف فهو الفارسي[٩]، وعليه الأكثرون[١٠] .

٤–حكم عدم الإخبار بالظرف والجار والمجرور الزمانيين عن اسم الذات:

الظرف على ضربين: ظرف زمان، وظرف مكان، والمبتدأ أيضاً على ضربين: جُثَّة، وحَدَث، فالجثة ما كان شخصًا مرئيًا، والحدث ما كان معنى، نحو المصادر،

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/١)، مغني اللبيب (١٠٧/٢) .
(٢) ينظر تمهيد القواعد (١٠٠٦/٢) .
(٣)شرح المفصل (٩٠/١)، وينظر مغني اللبيب (١٠٧/٢)، تمهيد القواعد (١٠٠٥/٢).
(٤) ينظر الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (٢٢٥)، نتائج التحصيل (١٠٨٤/٢) .
(٥) حاشيته على الكشاف (٤٨)، وينظر شرح الآجرومية للقاني (٦١٢/٢) .
(٦) ينظر الفواكه الجنية (٢٥٥)، نتائج التحصيل (١٠٨٤/٢).
(٧) ينظر المغني لابن فلاح (٦٦٤/٣)، تمهيد القواعد (١٠٠٦/٢).
(٨) شرح التسهيل (٣١٨/١) .
(٩) ينظر المغني لابن فلاح (٣/ ٦٦٤) .
(١٠) ينظر تمهيد القواعد (١٠٠٧/٢).

مثل: العِلم، والقدرة، وإذا كان المبتدأ حدثًا جاز أنْ يخبر عنه بالمكان والزمان[١]، أما إذا كان المبتدأ جُثَّةً، نحو: (زيد)، و(عمر)، وأردت الإخبار عنه بالظرف، فقد اختلف فيه العلماء بين مانع ومجيز، وقد كان اللقَّاني ممن منع ذلك، ذاكرًا علة منعه، حيث يقول: "أشرنا إجمالًا إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور الزمانيين لا يخُبر بهما عن اسم الذات، فلا يقال:(زيدُ اليوم)؛ لعدم الفائدة، فإن حصلت جاز، كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا، نحو: (نحن في شهر كذا أو في زمان طيب)، و(الورد في أيّار)، و(الرطب شهر ربيع).وأما المكانيان فإنَّه يخبر بهما عن اسم الذات، نحو:(زيد أمامك)، وعن اسم المعنى، نحو:(الخيرُ عندك).وأما اسم المعنى فيخبر عنه بالزمانيين إذا كان الحدث غير مستمر، نحو:(الصوم غدًا)، بخلاف نحو:(البياض غدًا)؛ لعدم الفائدة.وأما قولهم :(الليلة الهلال) فإنه مؤول بحذف اسم معنى مضافاً لاسم عين، وهو المبتدأ به في الحقيقة والأصل: رؤية الهلال الليلة، فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات. وقيل: لا تأويل، بل (الليلة) خبرُ عن (الهلال)؛ لشبهه باسم المعنى من حيث أنَّه يحدث في وقت دون آخر". [٢]

في التنبيه السابق أشار اللقَّاني إلى أنَّ ظرف الزمان لا يخبر به عن اسم الذات، فلا يقال: (زيدُ اليوم)، معللاً لذلك بعدم الفائدة–(علة عدم فائدة)–، فإذا قلنا:(زيدُ اليوم)، لم تكن فيه فائدة؛ لأنَّه لا يخلو أحد من وجوده في اليوم إذا جاء؛ إذ الزمان لا يتضمن واحدًا دون الآخر،وإلى هذا القول ذهب البطليوسي، وابن الطراوة، والسهيلي، وابن خروف، ووافقهم ابن مالك[٣].

كما أشار اللقَّاني إلى أنَّه إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار به كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصّاً، نحو: (نحن في شهر صفر) مثلاً، وذلك من كلام العرب عند

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٩) .
(٢) شرح الآجرومية (٢/٦١٣،٦١٤) .
(٣) إصلاح الخلل (١٥٢)، البسيط في شرح الجمل (١/٦٠١)، نتائج الفكر (٣٢٩،٣٣٠)،شرح الجمل (١/٣٩٠،٣٩١)، شرح التسهيل (١/٣١٩،٣٢٠) .

السؤال في أي شهر نحن؟ وهذا – بلا شك – كلام صحيح؛ لأنَّ الفائدة قد وقعت، فالضابط إنَّما هو حصول الفائدة، فكل ما كانت فيه الفائدة صح به الإخبار، وهذا ما أشار إليه ابن مالك أيضًا، حيث يقول:" لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن اسم عين غالبًا إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتًا دون وقت، كالرطب والكمأة، فإنَّ الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولنا: الرطب في شهر كذا، والكمأة في فصل الربيع ... وكذا إنْ عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصًا، أو مسئولًا به عن خاص، كقولنا: نحن في شهر كذا، وفي أي الفصول نحن؟"[١] .

واستثنى الرضي كذلك موضعين يجوز فيهما الإخبار بظرف الزمان عن الذات، حيث يقول:" واعلم أنَّ ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين، ولا حالًا منه ولا صفة لعدم الفائدة، إلا في موضعين: أحدهما: أنْ يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، نحو : (الليلة الهلال) . الثاني: أنْ يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا،نحو قول أمريء القيس :(اليوم خمرًا وغدًا أمر) [٢]، أي: شرب خمر" [٣].

فالرضي هنا أشار إلى أنَّ العين يشبه المعنى أحيانًا في حدوثها في وقت دون آخر؛ لأنَّ هذا إنما يستعمل عند توقع رؤية الهلال، والحال الحاضرة دالة على معناه، وفي هذا تحدث الفائدة؛ لأنَّه قد يجوز أنْ يحدث وقد يجوز ألا يحدث، ولكن اللقَّاني جعل ذلك على أنَّه مؤول بحذف اسم معنى مضاف لاسم عين، وهو المبتدأ به في الحقيقة، والأصل:(رؤية الهلال الليلة)، إذن الإخبار هنا عن اسم المعنى، لا عن اسم الذات .

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٣١٩،٣٢٠) .
(٢) المثل معناه: اليوم استرسال ولهو، وغداً الجد والتشمير،والمثل لهمام بن مُرَّة، وقيل: لأمرئ القيس بن حجر حين أراد الإيقاع ببني أسد؛ لقتلهم أباه. ينظر جمهرة الأمثال (٢/ ٤٣١)، مجمع الأمثال (٢/ ٤١٧)، المستقصى في أمثال العرب (١/ ٣٥٨) .
(٣) شرح الكافية (١/ ٢٤٨،٢٤٩) .

وفي مقابل مذهب هؤلاء نرى شيخ النحاة سيبويه يمنع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مطلقاً، يقول: " وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث"[١]، وارتضى مذهبه هذا المبرد، وابن السراج، والزجاجي، والسيرافي، وابن جني، والصيمري، والأنباري، والعكبري[٢]، محتجين بأنَّ الزمان لا يختص به بعض الأشخاص دون بعض بل يشترك فيه الجميع، والخبر أمرُ يختص به المبتدأ، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب، لم يستفد به فوجب أنْ يسقط التكلم به؛ إذ لا فائدة[٣].

كما علل اللقَّاني في التنبيه السابق إلى أنَّ اسم المعنى لا يخبر عنه بظرف الزمان إذا كان الحدث مستمراً؛ لعدم الفائدة، فإننا إذا قلنا: (البياض غدًا)، فهذا لا فائدة فيه؛ لانَّ هذا حدث يحدث باستمرار كل يوم، بخلاف (الصوم غدًا)، فإنَّه حدث غير مستمر؛ لأنَّ الصوم لا يكون كل يوم؛ لذا جاز الإخبار به .

وأرى أنَّ الأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه في القول بمنع الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين؛ لأنَّه لا فائدة من الإخبار به، وأنَّ ما ورد من الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين فينبغي الاقتصار على ما سمع منه؛ لمجافته الذوق اللغوي السليم، والاستعمال العربي الفصيح .

٤- حكم تعدد الخبر:

يجوز أنْ يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافًا متعددة، فنقول:(هذا حلو حامضٌ)، نريد: أنَّه قد جمع بين الطعمين، كأننا قلنا: (هذا مُزٌّ)، فالخبر وإنْ كان متعدداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهة المعنى؛ لأنَّ المراد أنَّه جامع للطعمين، وهو خبر واحد، ونقول: (هذا قائم قاعد) على معنى

---

(١) الكتاب (١/ ١٣٦) .
(٢) المقتضب (٣/ ٢٧٤)، الأصول (٦٣/١)، الجمل (٣٨)، شرح الكتاب (٣٠٧/٢)، اللمع (٣١)، التبصرة (١٠٢/١)، أسرار العربية (٧٥)، اللباب (١٤٠/١) .
(٣) ينظر شرح الكافية لابن فلاح (١/ ٣٨٣) .

راكع[١]، من هنا جاء تعليل اللقَّاني في التنبيه الآتي عن جواز تعدد الخبر؛ بأنَّه كالنعت، والنعت يتعدد،كما أنَّه علل لتعدد الخبر لفظًا لا معنى، حيث يقول:" ربما يُفهم من كلامه بالطريق الذي نبهناك عليه أنَّ الخبر لا يتعدد. وليس كذلك؛ لأنَّ الخبر كالنعت، والنعت يتعدد، فكذلك الخبر، نحو:(زيد في الدار جالس)، و (عمرو عندك يقرأ)، و﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴿٩٢﴾ ﴾[٢]، ونحو:﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾[٣]، ولتعدده ثلاثة أنواع:منها أنْ يتعدد لفظًا، لا معنى؛ لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد، نحو:(الرمان حلو حامض)، ولا يجوز في هذا العطف؛ لأنَّ المراد أنَّه طعم مركب من طعمين، أي: مُزٌّ، والعطف يشعر بالاستقلال"[٤] .

يتحدث اللقَّاني في هذا التنبيه عن رفع التوهم في كلام المصنف من كون الخبر لا يتعدد؛ لأنَّه مثل به في جميع الباب مفردًا دون تعدد، وأنَّ الأحكام قد تؤخذ من الأمثلة، ذاكراً أنَّه إذا فهم ذلك من كلامه فليس كذلك؛ لأنَّ الخبر كالنعت،- (علة حمل نظير على نظير)- ولا يمتنع أنْ يحكم على الواحد بأحكام متعددة، فيجوز أنْ نقول : (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)، كما يكون للشئ أوصاف متعددة، وهذا في الخبر المتحد لفظًا ومعنى بعطف ودون عطف باتفاق النحاة[٥]، يقول الشيخ خالد الأزهري: " والأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد؛ لأنَّ الخبر كالنعت فيجوز تعدده"[٦] .

ولم يخالفهم على ما طالعت سوى ابن عصفور في تعدد الخبر المتحد لفظاً ومعنى دون عاطف، ووافقهم في التعدد مع العطف، حيث يقول: " واعلم أنَّ المبتدأ لا

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٩/١) .
(٢) سورة الأنعام: آية (٩٢) .
(٣) سورة طه : آيه (٢٠) .
(٤) شرح الآجرومية (٢/ ٦٢٩،٦٣٠) .
(٥) ينظر البديع في علم العربية (٨٤/١)، شرح المفصل (٩٩/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٦/١)، تعليق الفرائد (١٢٩/٣)،التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣١)، الفواكه الجنية (٢٢٧) .
(٦) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣١) .

يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو: (زيدُ راكبُ وضاحكُ) "[١] ، ونسب الدماميني التعدد بدون عطف للمغاربة [٢].

وذكر النحاة أنَّ ابن عصفور قدَّر في صور التعدد لكل خبر مبتدأ غير الأول، أو أنَّ الثاني صفة للأول، ولكنهم ذكروا أنَّ هذا تكلف لا داعي له، وأنَّه خلاف الظاهر؛ لأنَّ الخبر حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد، وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات، فإنَّه قد يوصف الشئ بأوصاف متعددة[٣] .

أما بالنسبة للخبر المتعدد لفظاً دون معنى وهو الجزء الآخر في تنبيه اللقَّاني، فذكر فيه أنَّ ذلك جائز دون عطف؛معللاً بأنَّ العطف يشعر بالاستقلال – (علة استقلال) – لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد، نحو : (الرمان حلو حامض)، والمراد أنَّه طعم مركب من طعمين، أي: مُزٌّ ، والقول بترك العطف في هذه الصورة هو مذهب الخليل، وسيبويه[٤]، وجمهور النحاة، كالمبرد، وابن السراج، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، والشيخ خالد الأزهري، والفاكهي[٥].

فالخبر هنا مشتمل على طرف من كلٍ من الخبرين، لا عليهما معًا، فمعنى (المُزّ): ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما، ولأجل كونهما في معنى خبرٍ واحدٍ يمتنع العطف؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة كما ذكرت سابقًا .

---

(١) شرح الجمل (١/ ٣٥٩)، المقرب (٨٦/١) .
(٢) تعليق الفرائد (٣/ ١٣٠) .
(٣) لم أعثر على تقدير ابن عصفور هذا في شرح الجمل (٣٥٩/١)،والمقرب (٨٦/١)، ينظر تعليق الفرائد (١٣٠/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣١)، الفواكه الجنية (٢٢٧) .
(٤) الكتاب (٨٣/٢) .
(٥) المقتضب (٣٠٨/٤)، الأصول(١٥١/١)، الخصائص (١٦١/٢)، المفصل (٥٢)، شرح الجمل (٣٥٩/١)، شرح التسهيل (٣٢٧/١)، شرح الكافية (٢٦٤/١)، التصريح بمضمون التوضيح (٢٣٢/١)، الفواكه الجنية (٢٢٧) .

وقد نسب بعض النحاة للفارسي أنَّه أجاز العطف في هذه الصورة[١]، وفي هذه النسبة نظر؛ لأنَّه قد صرح بأنَّ الاسمين قد تنزلا منزلة شئ واحد مخبر بهما عن المبتدأ، ومتحمل للضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام، أي: (هذا مُزٌّ) [٢].

ويرى الأخفش أنَّ الخبر إنما هو الأول، والثاني صفة له؛ معللاً بأنَّ المعنى:(حلو فيه حموضة)، وأنَّ الصفة قد توصف، نحو:(هذا العالم العاقل)، وأنَّهما لو كانا خبرين لزم أنْ يكون المعنى: (حلو في حال حامض في حال) [٣]، ورُدَّ: بأنَّه يلزم من ذلك اجتماع الضدين لو كان المعنى حلاوة حامضة[٤].

وأرى أنَّه يجوز تعدد الخبر، كما يجوز تعدد النعت لمنعوت واحد، وأنَّ الخبر المتعدد لفظًا دون معنى جائز دون عطف، فالخبر قد انسبك من مجموعهما، فهما وإنْ اختلفا في اللفظ معناهما واحد، والعطف بينهما يقتضي المغايرة، وهي غير مقصودة .

٦- حكم وجود بعض المبتدآت دون خبر لها:

كل مبتدأ لا نقول لابد له من خبر وإنَّما يلزمه الخبر في الأعم، ومن غير الأعم أنْ يسد الفاعل مسد الخبر، وهذا فيما إذا كان المبتدأ وصفًاً اعتمد على نفي أو استفهام ورفع اسمًا ظاهرًا،فحينئذ لا يكون الاسم الظاهر خبرًا، وإنَّما يكون فاعلًا سد مسد الخبر[٥]، ولم يكن له خبر هنا واكتفى بالفاعل؛ لحصول الفائدة به، وهذا ما علل به اللقَّاني في تنبيهه الآتي، حيث يقول:"من المبتدأ ما لا خبر له،لا محذوف، ولا مذكور،نحو:(أقلٌ رجلٍ يقول كذا)؛لأنَّ جملة (يقول) صفةٌ،لا خبر له لحصول الفائدة

(١) ينظر شرح التسهيل (٣٢٧/١)، التصريح بمضمون التوضيح (٢٣٢/١)، شرح الأشموني (٢٩٨/١) .
(٢) ينظر المسائل المنثورة (٣٤) .
(٣) ينظر البديع في علم العربية (٨٥/١)، ارتشاف الضرب (١١٣٧/٣)، المقاصد الشافية (١٢٩/٢)، تعليق الفرائد (١٣٠/٣).
(٤) ينظر البرود الضافية (٣٦٢/١) .
(٥) ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي (٣٢٦) .

معها، وكذلك المبتدأ الوصف إذا وقع بعد نفي، أو استفهام، لا خبر له؛ لأنَّه في معنى الفعل. وقولهم: إنَّ مرفوعه أغنى عن الخبر في حصول الفائدة:" [١].

في التنبيه السابق علل اللقَّاني لوجود بعض المبتدآت دون خبر، وذلك لحصول الفائدة بما سد مسد الخبر_(علة حصول)_، وذكر لذلك أمثلة، منها: (أقلُّ رجلٍ يقول كذا)، فـ(أقل) مبتدأ وهو مضاف و(رجل) مضاف إليه، و(يقول كذا)فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل صفة لـ(رجل)، فلا خبر هنا للمبتدأ، وليس هنا ما ينوب مناب الخبر، فهذا لا نظير له يحفظ ولا يقاس عليه. فالفائدة هنا حصلت بدون الخبر.ولم تعرب جملة(يقول كذا) خبرًا؛ لأنَّ(أقل رجل) هنا نكرة، والنكرة أشد افتقارًا إلى الصفة من افتقار المبتدأ إلى الخبر[٢]، ويدل على كونه صفة أيضًا جريه على رجلٍ في تثنيته وجمعه[٣]، كذلك أجرو (أقل) مجرى (قلما يقوم زيد)، فكفوا(قل) بـ (ما) عن اقتضائها الفاعل، وجاز ذلك لما دخله من مشابهة حرف النفي، كذلك المبتدأ هنا بلا خبر لما ضارع حرف النفي[٤]، وقيل: إن جملة (يقول كذا) خبر المبتدأ، وهو مردود بما ذكرته من جريه على رجل في تثنيته وجمعه،وأنَّ افتقار النكرة إلى الصفة أشد من افتقار المبتدأ إلى الخبر[٥].

ولكن الفارسي ذكر هنا للخبر احتمالين: أنَّه إما أنْ يكون مضمرًا متروك الإظهار والاستعمال، كما كان الخبر بعد (لولا) كذلك، أو أنْ يكون قد استغنى عن خبر المبتدأ بالصفة وهو الأقيس عنده[٦].

---

(١) شرح الآجرومية (٦٣٢،٦٣١/٢) .
(٢) ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي (٣٢٦) .
(٣) ينظر التعليقة على المقرب (١٤٣)،المساعد (٢٤٠/٣) .
(٤) ينظر الكتاب (٣١٤/٢)،الخصائص (٢/ ١٥٤)، شرح الرضي (٢٢٦/١)، المساعد (٢٣٩/٣)،الأشباه والنظائر (٦٠/٢) .
(٥) ينظر هامش المقتضب (٤٠٥/٤)، المساعد (٢٤٠/٣).
(٦) إيضاح الشعر (١٠٦)، المسائل المنثورة (٦٤) .

ومن الأمثلة التي ذكرها اللقَّاني أيضاً في تعليله لوجود بعض المبتدآت لا خبر له، قوله:(أقائم الزيدان)، وهو المبتدأ الوصف المعتمد على نفي أو استفهام ورفع اسمًا ظاهرًا، فهذا الاسم الظاهر لا يكون خبرًا، وإنما فاعل سد مسد الخبر، بمعنى أنَّه أغنى عن الخبر في الفائدة، وقد وجدت الفائدة به كما لو وجدت بالخبر، وامتناع أنْ يكون (الزيدان) خبرًا عن المبتدأ في مثل هذا التركيب إنَّما هو لعلة ولحكمة، وهي أنَّ (قائم) وصفٌ، والمشتقات عند النحاة في قوة الفعل، فلما كانت في قوة الفعل، والفعل لا يصح الإخبار عنه، عُدِل عن كونه خبراً إلى كونه فاعلًا، فلما حصلت به الفائدة التامة أغنى عن الخبر [١].

والمرجح هنا أنَّ الصفة في المثال الأول سدت مسد الخبر، وحصلت به الفائدة؛ لأنَّه شابه حرف النفي، أو أنَّه بمعنى الفعل كما ذكرت سابقًا، فكما أنَّ الفعل المنفي غير مسند إلى فاعل لما فيه من معنى النفي، كذلك (أقل) غير مسند إليه خبر؛ لأنَّه جرى مجراه، وكذلك المثال الثاني الفاعل فيه سد مسد الخبر، فأغنى عن الخبر في الفائدة.

(١) ينظر التعليقة على المقرب (١٤٣)، شرح الرضي (٢٢٥/١)، الأشباه والنظائر (٦٠/٢)، فتح رب البرية (٣٢٥).

المبحث الثاني
باب (كان)، وأخواتها

١- حكم فعلية (ليس):

هذه المسألة من المسائل المشكلة في العربية والتي اضطربت أقوال النحويين في تحقيقها، وقل أنْ تجد من قرَّب مراميها، وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في (ليس) هل هي فعلٌ، أو حرف؟ فنرى بعض العلماء يرى أنَّها في الأصل حرف في حين أننا نجدها في معظم مؤلفات النحويين مندرجة تحت باب(كان)، حيث أنهم يُعِدُّونها إحدى أخوات (كان)؛ لذلك علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي للقول بفعليتها، حيث يقول:"اتفق النحاة على أنَّ(كان) وأخواتها أفعالٌ إلا(ليس)،فإن الفارسي ومن تبعه يذهب إلى حرفيتها.والصحيح فعليَّتُها؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وتاء التأنيث- كما مرَّ في علامات الأفعال"[١].

يتحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن اختلاف النحاة حول(ليس) أهي فعل أم حرف؟ مرجحًا فعليتها معللًا لذلك-(علة اتصال)-فنجد هنا أنَّ اللقَّاني موافقاً مذهب جمهور النحويين القائل بفعليتها[٢]، حيث يذهبون إلى أنَّ (ليس) فعلٌ في الحقيقة، فألحقوها بباب (كان) حتى إننا لا نجد في حديث بعضهم الإشارة إلى وجود الخلاف في أصلها، مما يدل على طغيان هذا الرأي على الآخر، فهاهو سيبويه يذكرها ضمن أخوات(كان)، فتعمل عملها من الرفع للمبتدأ والنصب للخبر[٣]، كما سار المبرد على نهجه حين أشار في كتابه إلى حقيقة(ليس)، مؤكداً على فعليتها[٤].

---

(١) شرح الآجرومية (٦٦٣/٢،٦٦٤). .
(٢) ينظر الكتاب (٣٧/٢)، المقتضب (٨٧/٤)، الإنصاف (١٦٢/١)، شرح المفصل (١١١/٧)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٨٨٤/٢)، التذييل (١١٧/٤) .
(٣) الكتاب (٧٠/١)،(٣٧/٢) .
(٤) المقتضب (٨٧/٤) .

وقد علل هؤلاء لفعلية(ليس) بأنَّ ضمائر الرفع البارزة تتصل بها،والضمائر لا تتصل بغير صريح الفعل إلا في النادر كاتصالها بـ(هاء) [١]،بالإضافة أنها تلحقها علامة التأنيث على حد لحاقها للأفعال، فنقول:(ليس وليست) [٢]، كما أنَّها يستتر فيها الضمير الغائب كما يستتر في الفعل، فنقول:(زيدُ ليس قائمًا)، وأيضاً كونها تنصب خبرها مقدمًا ومؤخرًا وموجبًا ومنفيًا، وامتناعها من أنْ تكون جوابًا للقسم على حد ما تكون عليه(ما)، فلا يحسن:(والله ليس زيدُ قائمًا)كما يحسن ذلك في(ما) إذا قلنا:(والله ما زيدُ قائمًا)[٣].

وفي مقابل مذهب الجمهور واللَّقَّاني نجد من يذهب إلى أنَّ (ليس) حرف في الأصل، وقد نسب الزجاجي هذا المذهب للفراء، وجميع الكوفيين[٤]، وإنْ لم يشتهر هذا عن الكوفيين، وإنَّما المشهور عنهم أنَّها تأتي حرف عطف[٥]، بل وأنَّ الفراء قد صرح بفعلية (ليس)،حيث يقول:".....فلمَّا لم يكن في(ما) ضمير الاسم قبُح دخول(الباء) وحسُن في(ليس) أنْ تقول: (ليس بقائم أخوك)؛ لأنَّ(ليس) فعلٌ يقبل المضمر..." [٦] .

وهناك أيضاً نقول عديدة تشير إلى أنَّ ابن السراج في مقدمة من ذهب إلى ذلك[٧]، مع أنَّ ابن السراج في الأصول أثبت غير ذلك فبدا فيه مؤكداً على فعليتها، مستدلاً على ذلك باتصال الضمير بها، نحو:(لست)، كقولنا:(ضربت)، على الرغم من عدم تصرفها[٨].كذلك نسب إلى أبي بكر بن شقير، والفارسي القول بحرفيتها[٩]،

(١) ينظر شرح الرضي (١٩٩/٤)، مغني اللبيب (٣٠٨/١) .
(٢) ينظر الأصول في النحو(٨٢/١) .
(٣) ينظر المسائل العشر لابن بري (٤١) .
(٤) اللامات (٣٤) .
(٥) ينظر ارتشاف الضرب (١٩٧٧/٤)، الجنى الداني (٤٩٨) .
(٦) معاني القرآن (٤٣/٢) .
(٧) ينظر الجنى الداني (٤٩٤)، مغني اللبيب (٣٠٧/١) .
(٨) الأصول (٨٢/١) .
(٩) ينظر شرح التسهيل (٣٧٩/١)، التذييل (١١٧/٤)، الجنى الدانى (٤٩٤) .

ولكن يبقى الفارسي أشهر من عُرف وثبت عنه الذهاب إلى حرفيتها، وبدا ذلك من خلال مؤلفاته[١].

واستدلوا على حرفيتها بأنَّ حد الفعل لا ينطبق عليها؛ لعدم دلالتها على حدث ولازمن من صيغتها كالأفعال[٢]،كما أنَّها غير متصرفة[٣]،-وهذا مردود بوجود نظائر لها في الأفعال[٤]_ كما أنَّها ضارعت حروف النفي فمنعت من التصرف لذلك[٥]، كما أنَّها تدل على ما مضى وما لم يقع إذا قلنا:(ليس زيد قائمًا غدًا)، فلما استغنى فيه عن المستقبل منعت من التصرف[٦].واستدلوا أيضًا بأنَّها ليست على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية، وهي: (فَعُل،وفَعَل،وفَعِل)، ولا يجوز أنْ تكون على واحد منها[٧]، وأجيب عنه بأن أصلها(لِيس)بالكسر إلا أنَّه سُكن كما يسكن نحو:(صيد البعير) فيقال(صيْد) [٨].ومما استدلوا به أيضاً أنَّها لا يصح أنْ تكون صلة لـ(ما) المصدرية كبقية الأفعال[٩]،وأجاب عنه العكبري بأنَّها وضعت على النفي كالحروف فلا يكون منها مصدراً.واستدلوا أيضاً بأنها لا تستقل بمرفوعها دون منصوبها بحال من الأحوال، بخلاف(كان) وأخواتها إذا رُدت إلى أصلها من الدلالة على الحدث والزمان وتسمى التامة[١٠].واستدلوا أيضًا بأنَّه يُنصب جوابها كما ينصب جواب(ما) النافية، وأنها تنفي كما تنفي(ما)، وأنَّها لنفي الحال كالحرف[١١].

---

(١) إيضاح الشعر (١٠)، الحجة للقراء السبعة (٢٧٠/٢)، المسائل البصريات (٨٣٣/٢)، المسائل الحلبيات (٢١٠-٢٢٦)،المسائل المنثورة (٢٢٠-٢٢١).
(٢) ينظر المسائل المنثورة (٢٠٨)، المسائل العشر لابن بري (٤٢) .
(٣) ينظر اللامات للزجاجي (٣٤)، المسائل الحلبيات (٢٢٢)، التبيين (٣١١) .
(٤) ينظر اللامات (٣٤-٣٥)، التبيين (٣١٤)، شرح المفصل (١١٢/٧) .
(٥) ينظر اللامات (٣٤) .
(٦) ينظر المقتضب (٨٧/٤)، الأصول في النحو (٨٣/١) .
(٧) ينظر اللامات (٣٤)، المنصف (٢٥٨/١)، التبيين (٣١١) .
(٨) ينظر التعليقة على الكتاب (١٤٦/٥)، المنصف (٥٨/١)، التبيين (٣١٣-٣١٤) .
(٩) ينظر إيضاح الشعر (١٢)، المسائل البصريات (٨٣٣/٢)، المسائل الحلبيات (٢١٩)، التبيين (٣١١) .
(١٠) ينظر المسائل العشر لابن بري (٤٢) .
(١١) ينظر التبيين (٣١١)، اللباب (١٦٥/١)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٨٨٤/٢) .

وقد حاول المالقي أنْ يجمع بين القولين القائلين بالفعلية والحرفية، فقال إنَّ الموجب للخلاف فيها هو النظر إلى حدّها، فتكون حرفًا إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير،كـ (من–إلى–إلا–ما)،وتكون فعلًا إذا اتصلت بها تاء التأنيث أو الضمير المرفوع البارز والمستتر، وهذا من خواص الأفعال[١]. وذكر ابن هشام أنَّها فعلٌ إذا أُعملت، وحرفٌ إذا أُهملت، وذلك في لغة بني تميم إذا قرنوا خبرها بـ(إلا)، فإنَّهم يقولون:(ليس الطيبُ إلا المسكُ)بالرفع، فقد قال أبو عمرو البصري: ليس في الأرض حجازي إلا وينصب وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع[٢].

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء في (ليس)، ومع كثرة شُبه القائلين بحرفيتها إلا أنْ الذي يترجح لي–والله أعلم–هو مذهب الجمهور، وهو ما اختاره اللقَّاني، وعلل له، وهو أنَّها فعلٌ؛ لاستعمال العرب لها متصلة بالضمير،وعدم وجود شواهد تثبت أنَّها حرفٌ،ووجود النظائر لها من الأفعال، أما شبهها ببعض الحروف كـ(ما)فليس في ذلك دلالة على حرفيتها؛حيث ثبت شبهها بالفعل في كونها تعمل عمله، والأصل في العمل للأفعال، والأسماء العاملة والحروف فرع، فلو قلنا بحرفيتها لانتقلنا عن الأصل إلى الفرع لمجرد شبهة غير قاطعة، ولا ينتقل عن الأصل إلا بيقين،كما أنَّه توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف، كـ (أين–متى–كيف)وهي ليست حروف لمشابهتها لها، وفي المقابل نجد أسماء شابهت الفعل في كونها تقع أمرًا ونهيًا كما تكون الأفعال، كـ (مناع زيد– دراك عمرًا) بمعنى(أدرك وامنع)، ولم يوجبوا بذلك أنَّها أفعال، بل قطعوا أنَّها أسماء، فليس مشابهة الشئ للشئ في معنى من المعاني بموجب أنْ نجعله نفس الشئ المشبه به، وهذا النحو كثيرٌ في العربية [٣].

(١) رصف المباني (٣٠٠-٣٠١) .
(٢) شرح اللمحة البدرية (٨/٢) .
(٣) المسائل العشر لابن بري (٤٤) .

٢- حكم تصرف بعض الأفعال دون بعض:

أفعال هذا الباب من حيث التصرف والجمود ثلاثة أقسام: ما لا يتصرف أصلا وهو (ليس) بالاتفاق، و (دام) على الأصح، وما يتصرف تصرفًا ناقصًا وهو أربعه: (زال- وبرح- وفتىء- وأنفك)، فإنها تتصرف إلى المضارع خاصة، ويستعمل لها اسم فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾[١]،﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[٢]،﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴿٨٥﴾ ﴾[٣]..... ولم يستعمل منهن أمر ولا لهن مصدر، وما يتصرف تصرفاً تاماً وهي الباقي، نحو:ٱ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾[٤]، ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ ﴾[٥][٦]، وغيرها من الأمثلة، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لتصرف بعضها وجمود الآخر، حيث يقول:

"ذكروا أنَّ أفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام: ما لا يتصرف بحال وهو (ليس)؛ باتفاق لأنَّها وضعت وضع الحروف، فلا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، و(دام) عند الفراء وكثير من المتأخرين، وصححه المرادي موجها له بأنَّ الغرض مما يتصرف منها حاصل بها، نحو: (أكرمك ما دُمتَ محسنًا)، وبأنها صله (ما) الظرفية، وكلُّ فعلٍ وقع صلة لـ (ما) التُزم مضيه، وأما (يدوم ،ودُم ،ودائم، ودوام) فمن تصرفات (دام) التامة. وما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو (زال) وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و(دام) عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعًا فقط . وما يتصرف

(١) سورة هود (١١٨).
(٢) سورة طه (٩١).
(٣) سورة يوسف (٨٥).
(٤) سورة الإخلاص (٤).
(٥) سورة الإسراء (٥٠).
(٦) ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢/٨،٩).

تصرفًا تامًا وهو الباقي؛ إذ يستعمل منها المضارع والأمر، واسم الفاعل والمصدر، بناء على دلالتها على الحدث".[١]

تحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن علة جمود (ليس)، وعدم تصرفها مثل باقي أخواتها وهي- (علة وضع) - فيرى السبب في جمودها أنَّها وضعت وضع الحروف[٢]، فلا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، فنحن لا نرى لها مصدر في موضع من المواضع، كما أنَّها مثل (ما) في النفي، وأنَّها تدخل على المحتمل فتخلصه للحال، فنقول: (ليس زيد يقوم)، كما نقول: (ما زيد يقوم)، فتكون في الموضعين بمعنى الحال، و(ما) لا تتصرف وكذلك (ليس)، كما أنَّها أيضاً أشبهت (ليت) في أنَّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال، فكما أنَّ (ليت) لا تتصرف فكذلك (ليس)[٣].

وذكر المبرد أنَّ معناها في الحال والاستقبال واحد، وأنَّ هذا هو سبب عدم تصرفها، حيث يقول: "وأما امتناعها من التصرف فأنَّك إذا قلت: (ضرب) و(كان) دللت على ما مضى، فإذا قلت: (يضرب) و(يكون) دللت على ما هو فيه، وما لم يقع. وأنت إذا قلت: (ليس زيدُ قائماً غدًا أو الآن) أردت ذلك المعنى الذي في (يكون)، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها"[٤].

أما (دام) فنصَّ كثير من المتأخرين على أنَّها لا تتصرف، وهو مذهب الفراء[٥]، وجزم به ابن مالك، وصححه المرادي، وابن هشام، والأشموني[١]، وقد علل اللقَّاني

(١) شرح الآجرومية (٦٦٦/٢،٦٦٧).
(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور(٣٨٣/١)، النكت الحسان (٦٩)،التصريح بمضمون التوضيح (٢٣٩/١).
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٣/١) .
(٤) المقتضب (٨٧/٤)، وينظر التبصرة والتذكرة (١٨٨/١).
(٥) ينظر التذييل (١٤٧/٤)، تعليق الفرائد (١٨٤/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (٢٣٩/١)، الهمع (٣٦٤/!).

لعدم تصرفها هنا، بأنَّ الغرض مما يتصرف حاصل منها، فإذا قلنا: (أفعلُ هذا ما دام زيدُ قائمًا)، كان المعنى مثل قولنا: (أفعل هذا إنْ دام زيدُ قائمًا)، فالفعل المتقدم هنا معلق على وجود الدوام في الموضعين، فلما كانت في معنى شرط قد تقدم ما يدل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي؛ لأنَّ الفعل إذا كان كذلك إنما تكون صيغته للماضي، فلما كانت للتوقيت والتأبيد دخل فيه المستقبل[٢] ،وهو ما علل به ابن الخباز أيضاً[٣]، وقيل: منعت من التصرف؛ لأنَّها جرت مجرى المثل، وهو ما علل به ابن الدهان[٤]، وقيل: جمودها؛ لأنَّها وقعت صلة لـ (ما) الظرفية، وكل فعل وقع صلة لها التُزم مُضيه غالباً[٥]، وذكر ابن هشام أن الأقدمين أثبتوا لـ (دام) مضارعًا[٦].

هذا بالنسبة لما لا يتصرف منها بحال، ومنها ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، فلا يستعمل منها أمر ولا مصدر، وهي (زال) وأخواتها، أما باقي الأفعال فتتصرف تصرفاً تامًا، ولكن اسم المفعول منها مختلف فيه بين مجيز ومانع[٧] .

وأرى أن هذه الأفعال متصرفة ما بين تصرف تام أو ناقص ما عدا (ليس) باتفاق؛ لأنَّها وضعت وضع الحروف فلا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، وأنَّها سرى إليها الجمود من (ما) كما سرى منها إلى (ما) العمل . و(دام) على الصحيح؛ لأنَّها مشبهه بالشرط الذي تقدم جوابه، وهو ملتزم مضيه، ووقوعها صله لـ(ما) الظرفية، وصلتها ملتزم مضيها، أما من ذكر لها مضارعًا فهذا وهم؛ لأنَّ المتكلم بهذا جعل

(١) شرح عمدة الحافظ (٢٠٢/١)، توضيح المقاصد(٤٩٤/١)، شرح اللمحة البدرية (٨/٢)، شرح الأشموني(٣١٦/١).
(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٤/١)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٨٥٩/٢)، التذييل (١٤٧/٤).
(٣) توجيه اللمع (١٣٥/١)، وينظر الهمع (٣٦٥/١).
(٤) ينظر التذييل (١٤٧/٤)، تعليق الفرائد (١٨٤/٣)، الهمع (!/٣٦٤).
(٥) ينظر النكت الحسان (٦٩)، تعليق الفرائد (١٨٤/٣) .
(٦) أوضح المسالك (١١٢/١) .
(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور(٣٨٤/١) .

(تدوم) مقابل: (أدوم)، ومعلوم أنَّ (أدوم) لا اسم لها ولا خبر؛لأنَّ شرط كون (دام) ذا اسم وخبر وقوعها صله لـ (ما) التوقيتية، وذلك منتفٍ فامتنع كونها ذا اسم وخبر[١] .

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ (٢٠٣/١) .

المبحث الثالث

باب (إن)، وأخواتها

١- حكم إعمال (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة إذا خففت:

من أنواع (أنْ) في العربية (أنْ) المخففة من الثقيلة وهي الواقعة بعد علم أو ظن غالبًا،نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴿١١٣﴾ ﴾[1]،وليس المراد بالعلم والظن لفظهما بل معناهما بأي لفظ كان[2] ،وقد اختلف النحاة في عملها بعد تخفيفيها ما بين الإعمال والإهمال، ومن هنا علل اللقَّاني في تنبيه الآتي لوجوب إعمالها بقوله:

"قد تخفف (أنَّ) المفتوحة المشددة فيجب إعمالُها؛ لقوه شبهها بالفعل، نحو: (فرَّ) ماضيًا، و(عضَّ) أمرًا، فالأكثر حذف اسمها في غير ضرورة، ضمير شأن، ويجب في غيرها أيضا جعل خبرها جملة اسمية كانت أو فعلية؛ محافظة على بقاء المسند والمسند إليه بعدها في الجملة، حيث لم يذكر الاسم. وأما حال الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم: كقوله:

بأنكَ رَبيعُ، وَغَيْثٌ مَرِيعُ وأنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثمالا [3][4]

في التنبيه السابق علل اللقَّاني لعمل (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة إذا خففت – (علة شبه)– فهو يرى أنَّ علة عملها هو قوه شبهها بالفعل، فلفظها كلفظ (عضَّ) مقصودا به الماضي، أو الأمر، أما المكسورة فلا تشبه إلا الأمر كـ (جدَّ) [5]، وهو هنا

(١) سورة المائدة (١١٣).
(٢) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر(٤٣٩/٢).
(٣) البيت من المتقارب، لجنوب، أو لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب ترثيه، والشاهد : قوله (بأنك ربيع) حيث ظهر اسم (أن)، وهو الضمير وهذا خاص بالضرورة، ينظر الأزهية (٦١)، الإنصاف (٢٠٧/١)، شرح التسهيل (٤٠/٢)، تخليص الشواهد (٣٨٠)، التذييل (١٦١/٥)، تعليق الفرائد (٧١/٤)، شرح الأشموني (٤٤١/٦)، الخزانة (٣٨٢/١٠).
(٤) شرح الآجرومية(٧٠٩/٢).
(٥) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر(٤٤٠/٢)، شرح الأشموني(٤٤٣/١).

متبع مذهب جمهور النحاة، فهي عندهم عامله بيد أنَّها تعمل في المضمر، ولا يظهر اسمها إلا في ضرورة الشعر[١]، وإليه ذهب بعض النحاة كابن برهان، وابن مالك، والرضي، وابن أبي الربيع، وأبي الفتح البعلي، وأبي حيان، والشيخ خالد الأزهري. [٢]

يقول ابن مالك :"وتخفف (أنْ) فلا تلغى كما تلغى (إنْ) المخففة إلا أنَّ اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

بأنكَ رَبيعُ، وَغَيْثٌ مَرِيعُ وأنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثمالا [٣]

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرًا، ولا يلتزم كونه ضمير الشأن ،كما زعم بعضهم بل إذا أمكن عوده على حاضرٍ أو غائب معلوم فهو أولى"[٤]

فابن مالك هنا يرى أنَّه لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن كما ذكر اللقَّاني سابقا.

وعلل هؤلاء أيضا لإعمالها في المضمر، بأنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، فاتصالها إذن بما بعدها اتصالان، اتصال العامل بالمعمول، واتصال الصلة بالموصول، وهذا بخلاف المكسورة فلا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فقط، فاتصالها باسمها وخبرها اتصال واحد، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها بخلاف المفتوحة[٥]، وإعمالها أيضًا بسبب اختصاصها بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أنْ يعتقد أنَّها عامله، كذلك

(١) ينظر الهمع(٤٥٤/٢).
(٢)شرح اللمع(٧٠/١)، شرح التسهيل(٤٠/٢)، شرح الكافية(٣٦٨/٤)، الملخص في ضبط قوانين العربية(٢٤٠/١)، الفاخر(٤٣٩/٢)، التذييل(١٥٨/%)، التصريح بمضمون التوضيح(٣٣٠/١)، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر(٤٣٩/٢).
(٣) سبق تخريجه في بداية المسألة.
(٤) شرح التسهيل(٤٠/٢).
(٥) ينظر شرح المفصل (٧٣/٨)، الفاخر (٤٤٠/٢)، شرح الأشموني (٤٤٣/١).

يستقبح العرب وقوع الأفعال بعدها، فهذا دليل على أنَّها باقية على اختصاصها عندهم[١].

وفي مقابل ما ذهب إليه الجمهور نجد شيخ النحاة سيبويه يرى أنَّها إذا خففت يلغى عملها لفظا وتقديرًا كما ألغيت (إنَّ) إذا خففت، وتكون حرفًا مصدريًا، ولا تعمل شيئًا كبعض الحروف المصدرية،[٢]، ووافقه السيرافي على ذلك[٣]، ونُسب أيضا للكوفيين[٤].

ويرى المبرد، وابن بابشاذ وابن، يعيش إلغائها لفظًا لا تقديرًا أي: أنَّها ملغاة في اللفظ فقط دون المعنى[٥].

وهناك فريق ثالث يذهب إلى أنَّها إذا خففت عملت مطلقا في الظاهر والمضمر من غير اضطرار ولا ضعف، وهو مذهب البطليوسي، والجزولي، والشلوبين، وابن عصفور، وابن هشام[٦] ، بيد أنَّ البطليوسي أجاز الإعمال والإهمال والإهمال عنده أجود، حيث يقول: "والموضع الثاني أنْ تكون مخففة من الثقيلة ويليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فإذا وليها الاسم فلك فيه وجهان، أحدهما: أنْ تنصبه بها كما كنت تنصبه حاله تشديدها، كقولك: (علمت أنَّ زيدًا قائمُ)، والوجه الثاني: وهو الأجود أنْ تبطل عملها، وترفع الاسم بالابتداء وتضمر اسمها، فتقول: (علمت أنَّ زيدُ قائمُ)، تريد: أنَّه زيد قائم"[٧].

(١) ينظر شرح الجمل (٤٣٦/١،٤٣٧)، التذييل (١٩٥/٥)، الهمع(٤٥٤/١).
(٢) الكتاب (١٦٥/١)، وينظر التذييل (١٦٠/٥)، الهمع (٤٥٤/١).
(٣) شرح الكتاب (٤٠٣/٣).
(٤) ينظر التذييل (١٦٥/٥)، مغني اللبيب (٥٣/١)، الهمع (٤٥٣/١).
(٥) المقتضب (١٨٧/١)، شرح الجمل (٦٧١)، شرح المفصل (٧٣/٨).
(٦) إصلاح الخلل (٣٨٣)، المقدمة الجزولية (١١٥)، شرح المقدمة الجزولية (٧٩٢/٢،٩٧٣)، شرح الجمل (٤٣٦/١)، المغني(٥٢/١).
(٧) إصلاح الخلل (٣٨٣،٣٨٤).

وأرى أنَّ عملها إذا خففت أولى من إلغائها، ويكون عملها في المضمر، ولا يظهر اسمها إلا في ضرورة شعر، كما يرى اللقَّاني؛ وذلك لدوام اختصاصها بالاسم، كما أنَّها أشبه بالفعل من المكسورة، لذلك أوثرت ببقاء عملها على وجه بين فيه الضعف، وذلك بأنْ يكون اسمها محذوفًا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة، كما أنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهتين، جهه اختصاصها بالاسم،وجهة وصلها بمعمولها، بخلاف المكسورة، وما جاء مما ظاهره أنَّها تعمل في الظاهر، فشاذ؛ لعدم سماعه عن العرب[١]، والله تعالى أعلم بالصواب .

٢- حكم إهمال لكنَّ إذا خففت:

تجيء (لكن) مشددة النون وخفيفتها، فإنْ كانت مشددة فإنَّه يجب إعمالها، أمَّا ساكنة النون فقد دار خلاف النحاة حولها ألها عمل أم لا ؟ ومن هنا يعلل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لإهمالها، حيث يقول:

"إذا خففت (لكنَّ) أهملت وجوبًا؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾[٢]". [٣]

يتحدث اللقَّاني في التنبيه السابق عن علة إهمال (لكنَّ) إذا خففت – (علة زوال)– وهو زوال اختصاصها بالأسماء، فبتخفيفها زال شبهها بالفعل الذي هو سبب في عملها؛ لذا بطل عملها لزوال سبب عملها، فلم تختص بالأسماء وهو في هذا المذهب متبع شيخ النحاة سيبويه[٤]، وجمهور النحاة[٥]، وإليه ذهب الفراء ، والسهيلي،

(١) ينظر شرح الرضي (٣٦٨/٤)، التذييل (١٦١/٥).
(٢) سورة الزخرف (٧٦).
(٣) شرح الآجرومية (٧١٦/٢،٧١٧).
(٤) الكتاب (١٣٩/٢).
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٨)، المغني لابن فلاح (١٠٠٩/٣)، شرح الرضي (٣٧٢/٤)، الارتشاف (١٢٧٤/٣) ، الجنى الداني (٥٨٦)، شرح شذور الذهب لابن هشام (١٥٠)، الهمع (٤٥٧/١).

وابن يعيش، وابن مالك، وابن فلاح ، والرضي ، والمالقي ، وأبو حيان، والشاطبي ، والشيخ خالد الأزهري[١].

يقول سيبويه في معرض حديثه عن لزوم اللام في خبر (إنَّ) : "واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدُ لذاهبُ، وإنْ عمروُ لخيرُ منك. لما خففها جعلها بمنزلة (لكِنَّ) حين خففها، وألزمها (اللام) ؛ لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها"[٢].

فسيبويه لا يجيز إعمالها، فيرفع الاسم بعدها على الابتداء وقاس عليها (إنَّ) إذا خففت.

وحجة هؤلاء لإبطال عملها هو زوال اللفظ الذي به شابه الفعل، فلذلك لما خففت وأسكن آخرها بطل عملها، إلا أنَّ معنى الاستدراك باق على حاله؛ ولذلك دخلت في باب العطف[٣]، وأيضًا عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، ولا يعمل إلا ما يختص[٤]، وأيضًا عدم السماع من العرب بإعمالها مع التخفيف[٥].

وفي مقابل هؤلاء نرى من يجيز إعمالها إذا خففت، وهو ما نقله العلماء عن يونس [٦]، والأخفش [٧]، وإليه ذهب المبرد ، والفارسي [٨]، والبيتوشي [٩].

---

(١) معاني القرآن (٤٦٤/١، ٤٦٥)، نتائج الفكر (٢٠٢)، شرح المفصل (٨٠/٨)، شرح التسهيل (٣٨/٢)، المغني (١٠٠٩/٣)، شرح الكافية (٣٧٢/٤)، رصف المباني (٢٧٧)، الارتشاف (١٢٧٤/٣)، المقاصد الشافية (٣٨٥/٢)، التصريح بمضمون التوضيح (٣٣٥/١).

(٢) الكتاب (١٣٩/٢).

(٣) ينظر شرح المفصل (٨٠/٨)، الهمع (٤٥٧/١).

(٤) ينظر رصف المباني (٢٧٧)، مغني اللبيب (٣٠٦/١).

(٥) ينظر شرح التسهيل(٣٨/٢).

(٦) ينظر نتائج الفكر (٢٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨١/٨)، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٧٩٩/٢)، شرح التسهيل (٣٨/٢)، الارتشاف (١٢٧٤/٣).

(٧) ينظر شرح التسهيل (٣٨/٢)، شرح الرضي (٣٧٢/٤)، الارتشاف (١٢٧٤/٣).

(٨) المقتضب (١٨٩/١)، الحجة (١٧٧/٢)، المسائل المنثورة (٤٣).

(٩)عبد الله بن الشيخ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الكردي، البيتوشي ،أخذ عن أبيه تعاليم الدين وشيئًا من النحو والصرف واللغة، وأخذ عن الشيخ الحيدري، من مصنفاته : كفاية المعاني، الكافي، وحاشية على شرح الفاكهي وغيرها، توفي سنة ١٢١١هـ ينظر رأيه في كفاية المعاني (٢٣١)، وترجمته في الأعلام (١٣١/٤)، معجم المؤلفين (٢٣٢/٢).

وحجه هؤلاء فقط هو القياس على أخواتها في العمل إذا خففت، فنجد الفارسي يقوي رأي يونس لعملها قياسا على أخواتها بقوله:"ويقَوِّي هذا القولَ أنَّ من أخوات (لَكِنْ) مما حُذِف منهُن لم يخرجْ بالتخفيف عن ما كانت عليه قبل التخفيف؛ ألا ترى أنَّ (إنَّ) و (أَنَّ) و (كأنَّ) كذلك، ومثلُها (لعلَّ). فالقياس في (لَكِنْ) أن يكون في التخفيف على ما عليه أخواتُها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت عليه ، كما لم يتخرج أخواتُها عنه" (١).

وقيل : القياس حملًا على الفعل للشبه بينهما في العمل، فكما يبقى عمل الفعل عند حذف بعض حروفه فكذلك يبقى عمل ما أشبهه،(٢)كما استدلوا أيضًا بدخول الواو عليها، فلو كانت عاطفة لما دخلت عليها الواو (٣).

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الجمهور من الإهمال مع التخفيف هو الأولى بالقبول، وهو ما علل له اللقَّاني في تنبيه السابق؛ وذلك لعدم ورود سماع عن العرب بالنصب بـ (لكن) مع التخفيف، وعدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال وحق الحرف الغير مختص أنْ لا يعمل، أمَّا ما استدلوا به من القياس فهو قياس مع وجود الفارق؛ إذ بالتخفيف يزول الاختصاص الذي عملت به هذه الأحرف فيجوز إيلاؤها الاسم والفعل على حد سواء(٤)، وأمَّا استدلالهم بدخول الواو عليها فمردود أيضا؛ لأنَّ العطف ينتقل إلى الواو عند دخولها عليها وتبقى (لكن) تفيد الاستدراك(٥).

٣- حكم امتناع تقديم أخبار (إنَّ)، وأخواتها عليها:

تدخل هذه الأحرف على المبتدأ والخبر فتعمل عمل (كان) معكوسًا، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه الأحرف مع المبتدأ والخبر كمفعول قدم وفاعل أُخر،نحو:

(١) الحجة للقراء السبعة (١٧٧/٢).
(٢) الكتاب (١٤٠/٢).
(٣) ينظر المغني لابن فلاح (١٠١٠/٣).
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور(٤٣٦/١)، الهمع (٤٥٧/١).
(٥) ينظر المغني لابن فلاح (١٠١١/٣).

(أكل الخبزَ زيدُ)، وذلك تنبيهًا على الفرعية؛ لأنَّ الأصل تقديم المرفوع وتأخير المنصوب، ولأنَّ معاني هذه الأحرف لا يتحقق حصولها إلا في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابهما، فنصب الاسمُ لشبهه بالمفعول ورفع الخبر لشبهه بالفاعل[١]، لذلك كانت على هذا الترتيب من تقديم الاسم وتأخير الخبر، فالخبر هنا لا يمكن تقديمه على هذه الأحرف، ولا على أسمائها؛ لذلك علل اللقَّاني في تنبيهه الآتي لعدم تقديم هذه الأخبار بقوله :

"ربما يفهم من تمثيله كما هو عاده المختصرين أنَّ خبر هذه الأحرف يمتنع تقديمه عليها. وهو كذلك، ولو كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . ولا ينبغي أنْ يفهم منع التوسط مطلقا، فإن خبر هذه الأحرف يمتنع توسطه بينهما وبين أسمائها؛ لضعفهن بعدم تصرفهن، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فيجوز، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴿٢٦﴾ ﴾[٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾[٣]، وقد يجب التوسط لعارض، نحو: (إنَّ عند هندٍ عبدَها)، ونحو: (إنَّ في الدار صاحبها)". [٤]

في التنبيه السابق علل اللقَّاني لعدم جواز تقديم خبر هذه الأحرف عليها، وعلى أسمائها –(عله ضعف)– ؛وذلك لضعفها بعدم تصرفها، فهذه الأحرف إعمالها ضعيف، فكل حرف إذا أعمل ففيه ضعف؛ ووجهه ضعفه أنَّ الأصل فيه أنْ لا يعمل، فحينئذ يبقى الترتيب كما هو[٥]، وإنَّما عملها بالحمل على الأفعال ولكنها لم تقو قوتها، ولا تتصرف، فيتصرف في معمولها بتقديم وتأخير، كما يتصرف في معمولي الأفعال، فلا يقال: (قائم إنَّ زيدًا)، ولا (عندك إنَّ زيدًا)، ولا (إنَّ زيدُ قائمًا)،

(١) ينظر المساعد (٣٠٧/١).
(٢) سورة النازعات (٢٦).
(٣) سورة المزمل (١٢).
(٤) شرح الآجرومية (٧٢٢/٢،٧٢٣).
(٥) ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (٣٧٨).

وهذا ما ذهب إليه سيبويه وكثير من النحاة[١]، حيث يقول سيبويه، " وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدُ) إلا أنَّه ليس لك أنْ تقول: (كأن أخوك عبد الله)، تريد: (كأن عبدَ الله أخوك)؛ لأنَّها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان)" [٢].

ويقول المبرد: "ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّها لا تتصرف فيكون منها (يَفْعَل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة، والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقة؛ إذ لم تبلغ أنْ تكون في القوة كما شبهت به"[٣].

إذن هذه الأحرف لا يجوز تقديم خبرها عليها مطلقا، أما تقديم أخبارها على أسمائها كذلك لا يجوز إلا إذا كان خبرها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو:(إنَّ عندنا زيدًا)،و(إنَّ في الدار لزيد)،حيث قدم الخبر الظرف في الأول وفي الثاني الجار والمجرور؛ وذلك لأن الظروف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها،وهو ما ارتآه كثير من العلماء[٤] .

وذكر ابن السراج علة أخرى لجواز تقديم الظرف، وهو أنَّ الظرف ليس مما تعمل فيه (إنَّ) [٥].

(١) الكتاب(١٣١/٢)، كالمبرد في المقتضب (١٠٩/٤)، وابن السراج في الأصول (٢٣١/١)، والزجاجي في الجمل(٥٢)، وابن عصفور في شرح الجمل (٤٣٩/١)، وابن عقيل في المساعد (٣٠٧/١)، وأبي حيان في التذييل (٣٤/٥)، والفاكهي في الفواكه الجنية (٢٥٥)، والأهدل في الكواكب الدرية على متممة الآجرومية (٣٥٤).
(٢) الكتاب (١٣١/٢).
(٣) المقتضب (١٠٩/٤).
(٤) ينظر المقتضب (١٠٩/٤)، الأصول (٢٣١/١)، الجمل (٥٢)، إيضاح الشعر(٣٠١)، شرح الجمل لابن خروف(٣٥٣/١)، شرح الكافية الشافية(٤٧٤/١)، توضيح المقاصد (٥٢٤/١)، الفواكه الجنية(٢٥٥)، فتح رب البرية(٣٧٨).
(٥) الأصول(٢٣١/١) .

بل وأنَّ هناك من مسائل الظرف والمجرور ما يجب فيه تقديمها على الاسم لعارض، في نحو: (إنَّ في الدار ساكنها)، و(إنَّ عند هندٍ أخاها)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[١]، وفي نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴿٢٦﴾ ﴾[٢]،فلو أُخر الخبر هنا للزم إيلاء لام الابتداء لـ (إنَّ)، وهو ممتنع[٣].

وبعد أرى أنَّ خبر هذه الأحرف لا يجوز تقديمه عليها مطلقًا؛ لأنَّ عملها إنَّما كان بالحمل على الأفعال، ولكنها لم تقو قوة الأفعال في التصرف؛ لذا ضعفت فلم يجز تقديم أخبارها عليها، كما في الأفعال يجوز تقديم مفعولها على فاعلها، ولا يجوز أيضًا تقديمها على أسمائها إلا إذا كانت هذه الأخبار ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، وسبب الاتساع فيها من بين سائر المعمولات أنَّ كل كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدر، فإذا قلنا: (قام زيدُ) فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره، والمجرورات تشبه الظروف فعوملت معاملتها.[٤]

٤- حكم عدم جواز دخول (إنَّ) المكسورة الهمزة على (أنَّ) المفتوحة:

عمل (أنَّ) المفتوحة كعمل (إنَّ) المكسورة، ومعناهما مختلف؛ لأنَّ المفتوحة مع ما بعدها في تأويل اسم في محل رفع بالفعل، نحو: (بلغني أنَّك منطلق)، أو في موضع جر، نحو: (عجبت من أنَّك منطلق)، أو في موضع نصب، نحو: (علمت أنَّك منطلق) ولا تكون (أنَّ) مبتدأة في اللفظ كما يكون المصدر؛ لأنَّه لو كان ذلك لكان يعرض أنْ تدخل عليه (أنَّ)، فتقول: (أنَّ أنَّك منطلق خيرٌ لك)، وهذا مستنكر؛

(١) ينظر شرح الكافية الشافية (٤٧٤/١)، النكت الحسان (٨٢)، شرح الألفية لابن عقيل (٣٤٩/١)، الفواكه الجنية (٢٥٥).
(٢) النازعات (٢٦).
(٣) ينظر الكواكب الدرية على متممة الآجرومية (٢٥٤).
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٩/١).

لاجتماع حرفي تأكيد[١]، ومن هنا علل اللقَّاني في التنبيه الآتي لعدم جواز دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة، بقوله:

"نص النحاة على عدم جواز دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة إذا باشرتها من غير فاصل، كقولك: (إنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ)؛ لئلا يتوالى حرفان بمعنى، أما إذا فُصل بينهما بالخبر فلا خلاف في جوازه، نحو: (إنَّ عندي أنَّك فاضل)، و(إنَّ لك أنَّ أكرمك)؛ لانتفاء المانع، وهو توالي حرفي معنى"[٢].

في التنبيه السابق علل اللقَّاني لعدم جواز دخول (إنَّ) المكسورة الهمزة على (أنَّ) المفتوحة إذا باشرتها من غير فاصل –(علة توالي)–؛ حتى لا يتوالى حرفان بمعنى واحد؛ فكما لا يدخل تأنيث على تأنيث ولا استفهام على استفهام، كذلك حرف التأكيد لا يجوز أنْ يدخل على حرف تأكيد مثله، وهو ما ذهب إليه كثير من النحاة كسيبويه والمبرد، وابن السراج، والزمخشري، وغيرهم[٣]، وصححه المرادي، وذكر أنَّه مذهب سيبويه[٤].

يقول سيبويه: "واعلم أنَّه ليس يحسن أنْ تلي (إنَّ) (أنَّ) ولا (أنَّ) (إنَّ) ألا ترى أنَّك لا تقول: (إنَّ أنَّك ذاهب) في الكتاب، ولا تقول: (قد عرفت أنَّ إنَّك منطلق) في الكتاب"[٥].

وذكر المرادي أنَّ الفراء، وهشام أجازا دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ)المفتوحة[٦].

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٤٧١/١،٤٧٢).
(٢) شرح الآجرومية (٧٣١/٢).
(٣) الكتاب (١٢٤/٣)،المقتضب (٣٤٢/٢)، الأصول في النحو (٢٤٢/١)، المفصل (٢٩٧)، وينظر أيضاً شرح السيرافي (٣٣٩/٣)، المقتصد في شرح الإيضاح (٤٧٢/١)، شرح المفصل (٧١/٨).
(٤) الجنى الداني (٤٠٩).
(٥) الكتاب (١٢٤/٣).
(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٩/١).

وجعل هؤلاء امتناع دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة أولى من امتناع الجمع بين (لام التوكيد) و(أنَّ) في نحو: (لأنَّ زيدًا منطلقٌ)، يقول ابن يعيش في ذلك:"وإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين (اللام)، و(أنَّ) مع تباين لفظيهما فلأن لا يجمعوا بين (إنَّ) المكسورة والمفتوحة مع اتحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أولى"(١).

وقد أجاز الفارسي دخول (إنَّ) على (أنْ) الناصبة للمضارع، فقال: "تقول: (إنَّ أنْ تذهب خيرُ لك)، جاز؛ لأنَّ هذه (أنْ) التي تنصب الفعل، وهي بمنزلة اسم مبتدأ، وإذا كانت بمنزلة اسم مبتدأ واحد جاز إدخال (إنَّ) عليها"(٢).

هذا في حاله توالي (إنَّ)و(أنَّ)، أما إذا تم الفصل بينهما بالخبر أجاز ذلك النحاة(٣)،وفي ذلك يقول ابن السراج: "لا يجوز أنْ تقول: (إنَّ أنَّك منطلق يسرني) تريد: انطلاقك يسرني، فإن فصلت بينهما، فقلت: (إنَّ عندي أنَّك منطلقٌ) جاز، قال الله عز وجل:﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ ﴾(٤)...فحسُن إذا فرقت بين التأكيدين"(٥).

و بعد هذا العرض أرى كما ذهب كثير من النحاة أنَّه لا يجوز دخول (إنَّ) على (أنَّ)؛ لأنَّهم لا يجمعون بين حرفين متفقين لفظًا ومعنى، بل وأنَّهم لم يجمعوا بين المختلفين لفظًا المتفقين معنى، كجمعهم بين (اللام) و(إنَّ) كما ذكرت سابقا، فإذا حصل الفصل بينهما بالظرف جاز دخولها عليها؛ لأجل أنَّ الاستنكار وقع من اجتماع حرفين متفقين، فإذا حصل الفصل لم يحصل الاجتماع، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) شرح المفصل (٧١/٨)،وينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٤٧٢/١).
(٢) المسائل المنثورة (٢٠١).
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٩/١).
(٤) سورة طه (١١٨،١١٩).
(٥) الأصول في النحو (٢٤٣/١).

٥- حكم تسميه ضمير الفصل:

ضمير الفصل من الضمائر التي أفردها العلماء بالحديث، وقد تحدث عنه الكثير من العلماء، تحدثوا عن تسميته، وشروطه، وهل هو اسم أو حرف؟ وهل له موضع من الإعراب أو لا؟، وعن الأبواب التي يُذكر فيها، وما يخصنا هنا ما ذكره اللقَّاني في تنبيه الآتي عن علة تسميته، حيث يقول:

"إذا أريد المبالغة في التوكيد أجاز إدخال لام الابتداء على ما تأخر من خبر (إنّ) المكسورة، ... وعلى ما توسط بين الخبر والاسم، أو بين الاسم وغيره ... من ضمير الفصل، نحو:﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ....﴿٦٢﴾ ﴾[١]،سمي بذلك؛ لفصله بين الخبر والصفة، وسماه الكوفيين عمادًا؛ لأنَّه يعتمد عليه في تأدية المعنى، أو لأنَّه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبر به ،كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، والصحيح أنَّه اسم، وأنَّه لا محل له من الإعراب"[٢].

تحدث اللقَّاني في تنبيهه السابق عن علة تسمية ضمير الفصل –(علة فصل– علة اعتماد)، في ثنايا حديثه عن دخول لام الابتداء على ما توسط بين خبر (إنَّ) واسمها، أو بين الاسم وغيره من معمول الخبر، أو من ضمير الفصل، وذلك إذا أريد المبالغة في التوكيد، كما تحدث عن اختياره لكونه اسم، وأنَّه لا محل له من الإعراب.

فالشق الأول من التنبيه –علة تسميته– فقد سماه البصريون فصلًا؛ لأنَّه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنَّه فصل بين الخبر والنعت[٣]، وقيل: لأنَّه فصل بين الخبر والتابع، لأنَّ الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا، لا تابعا، وهذا أحسن؛ لأنَّه قد يفصل حيث لا يصلح النعت، نحو: (كنت أنت القائم)؛ إذ الضمير لا ينعت[٤].

(١) سورة آل عمران (٦٢).
(٢) شرح الآجرومية (٢/٧٣١-٧٣٤).
(٣) ينظر الكتاب (٢/٢٨٨)، شرح عيون الإعراب لابن فضال (١٣٩)، الإنصاف (٢/٧٠٧)، شرح ابن عقيل (١/٣٧٢)، الفواكه الجنية (٢٦١).
(٤) ينظر الهمع (١/٢٧٧).

والكوفيون يسمونه عمادًا[١]؛ لأنَّه يعتمد عليه في الفائدة ،إذ يتبين أنَّ الثاني خبرُ لا تابع[٢] ، أو لأنَّه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية[٣]، وبعض الكوفيين يسميه دعامه؛ لأنَّه يدعم به الكلام، أي: يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتأخرين سماه صفه، قال أبو حيان: ويعنى به التأكيد[٤]، وردَّهم سيبويه بأنَّه ليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفه للمظهر[٥].

أمَّا عن الشق الثاني في التنبيه فهو اختياره لكونه اسم، وأنَّه لا موضع له من الإعراب، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وكثير من النحاة[٦] .

واستدل هؤلاء بأنَّ الحكم عليه بالحرفية يلتزم عنه الاشتراك وهو خلاف الأصل[٧]، وأنَّه لو كان حرفًا لم تتغير صيغته بحسب حال من يجري عليه؛ إذ الحرف يلزم طريقة واحدة [٨] وأنَّه لو كان له موضع لم يخل إما أنْ يكون تابعًا أو مستقلًا، ولا ولا يجوز أنْ يكون تابعًا وإلا لوجب أنْ يطابق ما قبله في الإعراب، ولا يجوز أن يكون مستقلًا وإلا لوجب رفع ما بعده[٩]، وأنَّه ليس بمبتدأ ولا خبر فلا يكون له موضع من الإعراب؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يُستحق بالتركيب، ولا تركيب هنا فلا إعراب[١٠] .

(١) ينظر معاني القرآن للفراء (٥١/١،٥٢)، الأصول في النحو (١٢٥/٢)،
(٢) ينظر شرح عيون الإعراب (١٣٩)،الإنصاف (٧٠٦/٢)،شرح المفصل (١١٠/٣)،الفواكه الجنية (٢٦١).
(٣) ينظر شرح القطر للفاكهي (٢٩٤).
(٤) ينظر الهمع (٢٢٧/١).
(٥) الكتاب (٢٩٠/٢).
(٦) الكتاب (٣٩٠/٢،٣٩١)، وابن السراج في الأصول (١٢٥/٢)، والأنباري في الإنصاف (٧٠٧/٢)، والعكبري في اللباب (٤٩٦/١)، والنيلي في الصفوة الصفية (٦١٧/٢)، والكردي في كفاية المعاني (١٣٠).
(٧) ينظر شرح التسهيل للتنسي (١٢٨/١).
(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (١٦٩/١).
(٩) ينظر البرود الضافية (١٠٢٧/١،١٠٢٨).
(١٠) ينظر الصفوة الصفية (٦١٧/٢).

أما الكوفيون فيرون أنَّه اسم ولكن له موضع من الإعراب، ولكنهم اختلفوا: فذهب الكسائي إلى أنَّ موضعه كموضع ما بعده؛[١] لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء[٢]

ويرى الفراء أنَّ موضعه كموضع ما قبله[٣]؛ لأنَّه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا، فإذا قلنا: (جاءني زيد نفسه) فـ (نفسه) تابعًا لـ (زيد) في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلنا: (زيد هو العاقل) يجب أنْ يكون تابعًا في إعرابه[٤].

أما أكثر النحويين فيرون أنَّه حرف في معنى الضمائر تخلص للحرفية، ومنهم ابن الباذش، والخوارزمي، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان، وابن هشام[٥]، مستدلين بأنَّه لا توجد أسماء لا موضع لها من الإعراب.

يقول ابن عصفور: "والصحيح أنَّها حروف؛ لأنَّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم"[٦].

وأرى أنَّ الأولى بالاختيار كونه اسما لا محل له من الإعراب؛ لأنَّ الحرف يلزم طريقة واحدة، ولم تتغير صيغته، ولو كان له موضع لم يخل بأنْ يكون تابعًا أو مستقلًا وكلا الأمرين لا يجئ.

(١) ينظر التذييل (٣٠٠/٢)، تمهيد القواعد (٥٧١/١).
(٢) ينظر الإنصاف (٧٠٦/٢)،شرح الرضي (٤٦٣/٢).
(٣) ينظر التذييل (٣٠٠/٢)، تمهيد القواعد (٥٧١/١).
(٤)ينظر الإنصاف (٧٠٦/٢).
(٥) شرح الجمل لابن الفخار (٦٤١)، التخمير (١٦٥/٢)، شرح المفصل (١١٣/٣)، شرح الجمل (٦٥/٢)،شرح الكافية (٤٦١/٢)، النكت الحسان (٢٩٠)، شرح اللمحة البدرية (٦٥).
(٦) شرح الجمل (٦٥/٢).

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، فخير العمل ما حَسُن آخره، وصلاة وسلامًا على المبعوث رحمة للعالمين إمامنا وقدوتنا – سيدنا محمد ﷺ – وعلى آله وصحبه الطاهرين الأبرار.

وبعد:

فقد توصلت بفضل الله تعالى ومنِّه إلى خاتمة البحث، والذي حاولت أن أرسم فيه صورة واضحة المعالم لشخصية إبراهيم اللقَّاني في تعليله في تنبيهاته، وقد أثمرت هذه الدراسة عن عدة نتائج تتجلَّى فيما يأتي:

١- بين البحث مدى إبداع النحاة في منهجهم النحوي القائم على التعليل، فالتعليل من أهم السمات في الفكر النحوي، فما من قاعدة نحوية إلا وقد عللها النحاة؛ وذلك لأنَّ طبيعة النفس البشرية تنسجم مع التعليل، والعقل البشري يأنس بثبوت الحكم بالتعليل.

٢- اتسم تعليل اللقَّاني في تنبيهاته بالبساطة والسهولة واليسر ،فضلًا عن الدقة العالية في صياغتها.

٣- لوحظ استخدام اللقَّاني للتعليل في جُلَّ مواضع تنبيهاته لما يُؤيده أو يُضعفه من آراء، أو لما يَذكُره من أحكام، فهو تارةً يَذكُر العلل عقب الأحكام دونَ أن يُشير إلى أنه يُعلِّل لها، وتارةً لا يُصرِّح باسم العلة، وإنما يَكتفي بقوله: "لأن"، أو "لأنه"، إلى غير ذلك من الأساليب التي فيها معنى التَّعليلِ، وتارةً يُصرِّح باسمِ العِلَّة التي يُعلِّل بها؛ تفسيرًا وتعليلًا لما يَذكُره من أحكام.

٤- كان يُعلِّل في بعض الأحيان بأكثَرَ من علة في القضية أو الحُكْم الواحد، فلا تَكادُ تمُرُّ مسألة أو ظاهرة نحوية- غالبًا- إلا ويُعلِّل لها بالعلة المُناسِبة،وذلك كتعليله

لتصرف بعض الأفعال دون بعض في باب (كان)، وعلة تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم.

٥- معظم تنبيهات اللقَّاني في شرحه إضافات علمية من آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم.

٦- كثرة استعماله لعلة الشبه في تنبيهاته، كما في تعليله لبناء الضمائر، وتعليله لتصرف بعض الأفعال دون بعض في باب(كان)، وتعليله لإعمال (أنَّ) المفتوحة الهمزة إذا خففت.

٧- يذكر اللقَّاني الحكم مجملًا في شرحه أحيانًا، ثم يتبعه بالتعليل مفصلًا للحكم معللًا له، كما في تعليله لعدم الإخبار بالظرف والجار والمجرور الزمانيين عن اسم الذات.

٨- تعليله لبعض المسائل القليلة الذكر في كتب النحاة، كتعليله لتسمية الظرف الواقع خبرًا عن المبتدأ بمستقر ولغو، وتعليله لعدم جواز دخول(إنَّ) المكسورة الهمزة على (أنَّ) المفتوحة الهمزة.

٩- تطرقه إلى القواعد الفقهية والقياس عليها، كما في تعليله لكون المبتدأ معرفة في الأصل.

١٠-معظم تعليله في تنبيهاته لرفع الإيهام عن كلام المصنف الذي يؤثر الإيجاز في شرحه ، والأحكام تؤخذ من الأمثلة، فنراه يقول كثيرًا عبارة" ربما يفهم من كلامه بالطريق الذي نبَّهناك عليه"، يريد: اختصاره في تمثيله للأحكام، بل وعدم تمثيله لبعض الأحكام مما يوهم أنَّه لا يجيزها، كتعليله لجواز تعدد الخبر، وتعليله لعدم جواز تقديم أخبار(إنَّ)، وأخواتها عليها.

١١-استخدامه في تعليله لبعض الصور التقريبية،لتقرير الحكم في ذهن السامع، كما في تعليله لتسمية الكوفيين ضمير الفصل بالعماد.

وأخيرًا وليس آخرًا أوصي بدراسة مؤلفات إبراهيم اللقَّاني، والتي لم يكن لها حظ بدراستها مثل باقي المؤلفات، وأيضًا دراسة باقي تنبيهات إبراهيم اللقَّاني في كتابه شرح الآجرومية، وأيضًا دراسة باقي العلل في كتابه.

وختاما أشكر الله عزَّ وجلَّ على جميل فضله، وعظيم إنعامه، وإعانته لي على إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يغفر لي ما وقع مني من قصور، أو خطأ، أو نسيان، وأن يجعله عملًا نافعًا خالصًا لوجهه الكريم، فإنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي البناء:وضع حواشيه الشيخ/ أنس مهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م – الناشر:دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.
- الإحاطة في أخبار غرناطة للوزير محمد لسان الدين بن الخطيب – الطبعة الأولى ١٣١٩هـ – مطبعة الموسوعات – مصر .
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة–تحقيق محمد الدالي–مؤسسة الرسالة– بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي: تحقيق الدكتور/ رجب عثمان، راجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب – الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي : تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٠٩٥م مؤسسة الرسالة –بيروت .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي – تأليف – عبد الله بن السيد البطليوسي – تحقيق / حمزة عبد الله النشرتي – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م –دار المريخ – بيروت .

- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي الطبعة الثالثة – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م – الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان.

- أصول النحو العربي، تأليف: د/ محمد خير الحلواني – الناشر الأطلس، مطبعة إفريقيا– الشرق– الدار البيضاء.

- الأعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الخامسة عشر – ٢٠٠٢م – الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان .

- الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي: قرأه وعلق عليه الدكتور/ محمود سليمان ياقوت – الناشر: دار المعرفة الجامعية – ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م .

- التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري–تحقيق/هاشم العلوي القاسمي–دار الأفاق الجديدة–بيروت–الطبعة الأولى–١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

- الأمالي لابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن علىّ بن محمد بن حمزة الحسنىّ العلوي: تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي – الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد –طبع في: مطبعة السعادة – القاهرة – الطبعة الرابعة –١٣٨٠هـ –١٩٦١م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الطلائع ٢٠٠٩م.دار العلم–دمشق–مع دار العلوم–بيروت– الطبعة الأولى–١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي–تحقيق د/حسن هنداوي–

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق الدكتور/ مازن المبارك– الطبعة الثالثة – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – الناشر: دار النفائس – بيروت – لبنان.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين – بَالطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – جامعة أم القرى .
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني –رسالة دكتوراه – إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد – كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق – جامعة الأزهر– ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي : تحقيق / عياد بن عيد الثبيتي – الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م – الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – الناشر: دار الفكر – القاهرة.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تحقيق/ مجموعة كبيرة من المحققين – عدد الأجزاء (٤٠) جزءًا – الناشر: مطبعة حكومة الكويت.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، تأليف: السيد العلامة محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري (ت١٣٠٨هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر.

- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م الناشر: دار الفكر – دمشق .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري : تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .
- التذييل والتكميل لأبي حيان :تحقيق د/ حسن هنداوي – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م – دار القلم – دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني الأندلسي: بدون تحقيق– الطبعة الأولى – ١٣١٩هـ – طبع بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية.
- التعليقة على المقرب؛ شرح ابن النحاس على المقرب لابن عصفور: تحقيق الدكتور/ جميل عبد الله عويضة – الناشر: وزارة الثقافة بالأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني – تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى– الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: دراسة وتحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون أ. د/ جابر محمد البراجة – أ. د/ إبراهيم جمعة العجمي – أ. د/ جابر السيد المبارك – أ. د/ علي السنوسي محمد – أ. د/ محمد راغب نزال – الناشر: دار السلام بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، المعروف بابن أم قاسم: تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري–تحقيق/أحمد محمود الهرميل.
- جذوة الاقتباس في ذكر مَن حل مِن الأعلام مدينة فاس، تأليف: أحمد ابن القاضي المكناسي(ت١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة، ١٩٧٣م.
- الجمل في النحو للزجاجي : تحقيق الشيخ / ابن أبي شنب . طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر عام ١٩٢٦م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري : ضبطه د/ أحمد عبد السلام / خرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أم قاسم المرادي: تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- جواب المسائل العشر لابن بري–تحقيق د/ محمد أحمد الدالي–دار الثائر–دمشق–الطبعة الأولى–١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- حاشية الجرجاني على الكشاف–دار الفكر–الطبعة الأولى–١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي: تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي – راجعه/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار – الناشر: المكتبة العلمية بالقاهرة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمُحبّي – بدون طبعة .
- ديوان أبي النجم العجلي–تحقيق/محمد أديب عبد الواحد– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس– شرح وتعليق د/محمد حسين – مكتبة الآداب بالجماميز .
- ذكريات مشاهير رجال المغرب في العِلمِ والأدب والسياسة، تأليف العلامة الأديب/ عبد الله كنون، قدم له واعتنى به ورتب تراجمه إلى طبقات: د/ محمد بن عزوز، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م، دار ابن حزم.
- الرَّد على النُّحاة لابن مَضَاء القرطبي: دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا –الناشر: دار الاعتصام – لطبعة الأولى– ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي: تحقيق/ أحمد محمد الخراط – الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي– الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار القلم – دمشق.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تأليف: شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، حققه ووضع فهارسه: حفيد المؤلف الدكتور الشريف/ محمد بن علي الكتاني.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف: د/ خديجة الحديثي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، طباعة مطابع مقهوي- الكويت.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - تأليف / محمد بن محمد مخلوف - بدون طبعة - المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٩هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد- تحقيق / محمد الارناؤوط - أشرف على تحقيقه / عبد القادر الأرناؤوط - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار ابن كثير - دمشق - بيروت .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي : تحقيق / د. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق / الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٨٠م دار المأمون للتراث - دمشق.
- شرح الآجرومية لإبراهيم اللقَّاني-تحقيق أ.د/سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين-جامعة الإمام محمد بن سعود-المملكة العربية السعودية-الطبعة الأولى-١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد / الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م دار التراث - القاهرة .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون طبعة.

- شرح ألفية ابن معط لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي: تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – الناشر: مكتبة الخريجي – الرياض .
- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي المختون – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – الناشر: دار هجر – القاهرة .
- شرح التسهيل لأحمد بن عطاء الله التَّنَسِيّ: رسالة دكتوراه – تحقيق/ فريدة حسن محمد معاجيني – جامعة أم القرى– ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان.
- شرح جمل الزجاجي لطاهر بن أحمد بن بابشاذ: رسالة دكتوراه – تحقيق/ حسين علي لفتة السعدي – جامعة بغداد – ٢٠٠٣م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير): تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح – بدون طبعة .
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الطلائع – القاهرة .
- شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري: تحقيق الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي – الناشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – الطبعة الأولى– ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف/ عبد الله بن بري –تحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش – مراجعة الدكتور/ محمد مهدي علام – طبع بواسطة/ الهيئة العامة
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ للإمام ابن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري – الناشر: مكتبة العاني – بغداد – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب لابن فضَّال المجاشعي: حققه وقدَّم له الدكتور/ حنَّا جميل حداد – الناشر: مكتبة المنار – الأردن– الطبعة الأولى– ١٤٠٦هـ –١٩٨٥م.
- شرح القطر للفاكهي
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – الناشر: دار الخير – دمشق– بيروت.
- شرح الكافية لابن فلاح اليمني: رسالة دكتوراه – تحقيق/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين –جامعة أم القرى– ١٤٢١هـ – ١٤٢٢هـ.
- شرح الكافية للرضي الأستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر – الطبعة الثانية ١٩٩٦م – الناشر: جامعة قار يونس بنغازي .
- شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – الطبعة الأولى– ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري: تحقيق الأستاذ الدكتور/ هادي نهر – الناشر: دار اليازوري – عمَّان– الأردن.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري : تحقيق /د. فائز فارس . الكويت ١٤٠٥هـ .
- شرح المفصل لابن يعيش – بدون طبعة– إدارة الطباعة المنبرية – مصر.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين: تحقيق/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي – الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: دراسة وتحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد – الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – بالرياض– الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٧.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: دراسة وتحقيق الدكتور/ موسى بنَّاي علوان العليلي – طبع في: مطبعة الآداب بالنجف الأشرف – بغداد– ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي البغدادي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري – الطبعة الأولى– ١٤٢٠هـ – الناشر: جامعة أم القرى – ١٤١٩هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي–المطبعة الحسينية–الطبعة الأولى.
- علل النحو لابن الوراق : تحقيق / محمد محمود نصار , دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لمؤلفه محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي: تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م – التراث العربي – الكويت .
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، للعلامة محمد بن أبى القلاوي الشنقيطي، شرح فضيلة الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأمدى.
- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام العلامة المقري النحوي أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بـ(ابن آجروم) المتوفى سنة (٧٢٣هـ)، تحقيق ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب/ عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، إشراف: أ.د/ سليمان بن إبراهيم العايد.
- الفواكه الجنية على متممة الآجرومية لجما الدين بن أحمد الفاكهي–دار الفكر–عمان–الأردن–الطبعة الأولى–١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
- في أصول اللغة والنحو، تأليف: د/ فؤاد حنا ترزي، دار الكتب بيروت.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، تأليف: د/ سعيد جاسم الزبيدي، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، دار الشروق.
- الكتاب لسيبويه: تحقيق/ عبد السلام هارون – الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي–تحقيق مازن المبارك–دار الفكر–دمشق– الطبعة الثانية–١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة- عني بتصحيحه / محمد شريف الدين يالتقايا ,ورفعت بيلكه الكليسي -الناشر/ دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
- كفاية المعاني في حروف المعاني لعبد الله الكردي البيتوشي: شرحه وحققه/ شفيع برهاني – الناشر: دار اقرأ – دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للشيخ محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل-مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- لباب الإعراب للأسفراييني-تحقيق/بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن-دار الرفاعي-الرياض-الطبعة الأولى-١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى -١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور: الدار العالمية للنشر-فرع القاهرة -الطبعة الأولى.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي- الناشر: دار مجدلاوي – عمان – ١٩٨٨م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: تأليف الدكتور/ فتحي بيومي حمودة -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -بأبها- طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف.
- مجمع الأمثال للميداني : تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .

- مجيب الندا في شرح قطر الندى لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي- تحقيق د/مؤمن عمر محمد البرارين-الدار العثمانية-الأردن-عمان-الطبعة الأولى-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية-للمعلم بطرس البستاني- مكتبة لبنان.
- المربي الكابلي لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي-دار البشائر الإسلامية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى-١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: تحقيق ودراسة/ علي حيدر- طبع في: دمشق- ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - الناشر: مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور: حسن هنداوي - الناشر: دار القلم -دمشق -دار المنارة -بيروت - الطبعة الأولى -١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار - الناشر: دار عمار - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات- الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م - الناشر- جامعة أم القرى .

- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري: بدون تحقيق – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- المطالع السعيدة المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي في النحو والصرف والخط، تحقيق: د/ نبهان ياسين حسين.
- مظاهر الثقافة المغربية، دراسة في الأدب المغربي في العصر المدني، تأليف: د/ محمد بن أحمد بن شقرون، دار الثقافة.
- معاني القرآن للفراء: الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- معجم مقاييس اللغة العربية لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي– تحقيق عبد السلام محمد هارون–دار الفكر–١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- معجم المؤلفين: تأليف/ عمر رضا كحالة – بدون طبعة– مؤسسة الرسالة – دمشق ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.
- المغني لابن فلاح اليمني: رسالة دكتوراه – تحقيق/ عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي – جامعة أم القرى– ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري : تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩م .
- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة الدكتور/ فخر صالح قَدارَة – الناشر: دار عمَّار –عمَّان – الطبعة الأولى –١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الناشر: معهد

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة– الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان – الناشر: دار الرشيد – العراق – ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة – بدون طبعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقدمة الجزولية في علم النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي: تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد – راجعه الدكتور/ حامد أحمد نيل، الدكتور/ فتحي محمد أحمد جمعة – الناشر: مطبعة أم القرى.
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي: تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري – الطبعة الأولى – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع: تحقيق الدكتور/ على بن سلطان الحكيمي– الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- المنصف لابن جني : تحقيق / إبراهيم مصطفى , وعبد الله أمين دار إحياء التراث القديم / الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيَّان الأندلسي: نشره/ سيدني جلازر – طبعة: أضواء السلف – الرياض ١٩٤٧م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي بكر المرابط الدلائي: تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربي – الناشر: مطابع الثورة – بنغازي.

- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى –١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية، ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر الهجري، تأليف: د/ مازن المبارك، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م، المكتبة الحديثة.
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تأليف: محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، دار المغرب.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري : تحقيق د/ إحسان عباس – دار صادر – بيروت – لبنان ١٣٨٨هـ – ١٩٨٦م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد / الطبعة الأولى ١٩٨١م – ١٤٠١هـ – دار الشروق – بيروت .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكي: إشراف وتقديم/ عبد الحميد عبد الله الهرامة – وضع هوامشه وفهارسه/ طلاب من كلية الدعوة الإسلامية– الناشر: كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس – الطبعة الأولى – ١٣٩٨هـ –١٩٨٩م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي: الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ١٩٥١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الياقوت في أصول النحو، تأليف: عبد الله بن سليمان العتيق.